جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية

مذكرة ماستر

ميدان: العلوم الإنسانية والإجتماعية
فرع: علم الإجتماع
التخصص: علم اجتماع حضري

رقم: :

إعداد الطالب:
أحمد قوي

يوم: 01/07/2019

الأحياء العشوائية وأثارها السوسيو عمرانية في الوسط الحضري
دراسة ميدانية لمدينة طولقة حي سيدي رواق نموذجا

لجنة المناقشة:

سعيدة شين	أ. د.	جامعة بسكرة	رئيس
فضيلة صدراتة	أ. د.	جامعة بسكرة	مشرف
شاوش اخوان جهيدة	أ. د.	جامعة بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2018 - 2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة _

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية _ قطب شتمة_

قسم العلوم الإجتماعية

شعبة علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

عنوان المذكرة

الأحياء العشوائية وأثارها السوسيو عمرانية في الوسط الحضري (دراسة ميدانية حي سيدي رواق –طولقة- نموذجا)

مشروع مذكرة تخرج مكملة لنيل **شهادة الماستر** في تخصص علم الإجتماع الحضري

إعداد الطالب:

- قوي أحمد

إشراف الأستاذة:

د / فضيلة صدراتة.

السنة الجامعية: 2019/2018

مقدمة:

تشكل الأحياء العشوائية ظاهرة اجتماعية نتيجة لسرعة التحضر وارتفاع درجات الهجرة الريفية نحو المدن ، وبالتالي عدم قدرتها على التوسع المخطط من ناحية وقلة الإمكانيات المادية المتاحة لها لحل مشكلة أزمة السكن التي تعيشها ، وهكذا فإن تشكل الأحياء العشوائية ما هي إلا استجابة شرعية للتحضر السريع في البلدان التي لا تستطيع ولا يمكن لها أن تصبح قادرة على توفير إسكان حقيقي لسكان الحضر الذين يتزايدون بوتيرة عالية ، ويمكن الإشارة إلى أن الأحياء العشوائية كظاهرة منتشرة عبر أنحاء العالم المتقدم والنامي تتميز بجملة من الخصائص تختلف حسب طبيعة وعوامل نشأتها من مدينة لأخرى. وقد أكد الدارسون والباحثون في مجال الدراسات الحضرية للأحياء العشوائية أنها الأكثر انتشارا في مدن العالم الثالث ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تعرضت هذه الدول إلى نمو حضري مكثف ترجع أسبابه إلى زيادة النمو الطبيعي للسكان من ناحية، وتحسن الأحوال المعيشية والصحية من ناحية أخرى إضافة إلى ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدن ومن ثم تصبح هذي المدن غير قادرة على مواجهة المتطلبات الضرورية لجميع السكان فيلجأ الكثير للإقامة في أحياء مختلفة تنعدم فيها شروط الحياة الحضرية، وتعد دراسة الأحياء العشوائية من الموضوعات التي تكتسب أهمية كبرى في حقل الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية إذ عمد علماء الاجتماع إلى دراستها في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لفهم طبيعة هذه الأحياء ونظمها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإيكولوجية ووجود هذه المناطق يكاد يكون مسألة حتمية في المدينة. إن هذه الأحياء تختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى مما يترتب عليه تباين في نمط الحياة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر. والجزائر كغيرها من دول العالم قد عرفت انتشارا لهذا النوع من الأحياء بمدنها، حيث يؤكد علماء الاجتماع بالجزائر إلى أن سكان الأحياء المتخلفة هم نتاج عمليات تاريخية كبرى ترجع إلى الحقبة الاستعمارية وأن تطور ظاهرة هذه الأحياء هو نتيجة

التحضر السريع وغير المخطط، كما أن تزايد ظاهرة الهجرة وارتفاع نسبتها بسبب السياسة السكنية غير السليمة وعدم إعطاء أهمية لسكان هذه الأحياء العشوائية.

وقسمت دراسة إلى خمسة فصول، حيث تناولنا في الفصل التمهيدي للدراسة عرض إشكالية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة وتحديد المفاهيم وعرض الدراسة المشابهة.

أما في الفصل الثاني تم فيه عرض المقاربات النظرية للأحياء العشوائية، بينما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى عرض خصائص الأحياء العشوائية وتصنيفاتها وأسباب ظهورها،

وكان الفصل الرابع قد خصص للإجراءات المنهجية للدراسة، تم فيه تحديد مجتمع الدراسة والعينة والمنهج وأدوات جمع البيانات.

أما الفصل الأخير تم فيه تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

1. الإشكالية

تعتبر المدينة أحد الأشكال المتطورة للتجمعات الإنسانية، حيث تصوغ المدينة أساليب الحياة التي تتلاءم مع بنيتها العمرانية والاقتصادية والأيديولوجية، وتتناسب مع الطابع الاجتماعي الخاص بها، وقد بلغت الحياة في المدينة ذروة التعقيد، مما جعل أنماطها المعيشية تتغير من أجل أن تتماشى مع مكونات الحضارة المعاصرة وأصبح على السكان التكيف والتوافق مع أوضاع وظروف المدينة، فالمدينة الجزائرية كغيرها من مدن العالم عرفت نموا حضريا متسارعا ساهم في تغيير نسيج المدينة الحضري، إضافة إلى الضغط على المراكز بفعل النمو الديموغرافي السريع، والنزوح الريفي إلى المدينة، حيث شهدت معظم المدن الجزائرية في الآونة الأخيرة انتشار وتفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والإيكلوجية التي أصبحت تؤرق وتقلق الباحثين والسياسيين على حد السواء، وثمة أدلة وافية توحي بتزايدها وتراكمها وتعقدها لترسم في النهاية ملامح أزمة حضرية متصاعدة وصورة لمدينة الإسمنت والمدينة البائسة التي تتغذى على أزماتها وتناقضات عناصر مكونات تنظيمها الاجتماعي، لذلك لم يكن من المستغرب أن يؤدي هذا الوضع المتأزم إلى المزيد من التردي بفعل النمو الحضري العشوائي وظهور أزمة الأحياء العشوائية، وفي ظل التعايش والتداخل بين الأنساق القيمية الريفية والأنساق القيمية الحضرية. ومما لا شك فيه أن مدينة بسكرة تعاني هي الأخرى كباقي المدن الجزائرية من تعدد مآرب المشكلات الحضرية وتنوعها، من بينها الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، الإدارية والإنسانية قد أخذت أبعاد خطرة تنبئ بمزيد من التردي وتدهور الحياة الحضرية فمدينة طولقة والتي هي إحدى مدن ولاية بسكرة تواجه الكثير من التحديات التي تتمثل أساسا في الكثافة السكانية الكبيرة الناتجة عن الهجرة الريفية، فقد أدى التوسع العمراني العشوائي لمدينة طولقة إلى حدوث اختلال توازن بين السكان وما تقدمه المدينة.

التي أصبحت عاجزة عن تأدية دورها مما خلق ضعفا في الربط والحركية والتسيير الوظيفي والمجالي خاصة بالأحياء، المحيطة بها والتي نجدها تفتقر إلى أبسط المرافق

المختلفة والضرورية، فلا يخلو أي مجتمع متحضر من العراقيل والمشاكل التي تنتج انعكاسات ذات تأثير هام على المجتمع حيث أدت إلى بروز أشكال حضرية مختلفة فالأحياء العشوائية هي نتاج لعدة أسباب منها الكثافة السكانية والنزوح الريفي، ومن بين الأحياء العشوائية في مدينة طولقة نجد حي سيدي رواق حيث يمثل هذا الأخير نموذجا حيا عن التخلف داخل المدينة من خلال وضعية المساكن أي الإطار الفيزيقي لهذا الحي وكذا تدهور الحالة الاجتماعية للأفراد، ومنه يبقى الإشكال المطروح كالتالي :

- **ما هي الآثار والسوسيولوجية والعمرانية للأحياء العشوائية في الوسط الحضري؟**

2. **فرضيات الدراسة:**

الفرضية الأولى: توجد انعكاسات اجتماعية للأحياء العشوائية في الوسط الحضري.

أ – تساعد الأحياء العشوائية على تفشي ظاهرة الجريمة بأنواعها نظرا لبعد مراكز الأمن المتواجدة في مركز المدينة.

ب– قلة المرافق العمومية داخل الأحياء العشوائية تؤدي إلى تفاقم آفة تعاطي المخدرات في الحي.

الفرضية الثانية: توجد انعكاسات عمرانية للأحياء العشوائية في الوسط الحضري.

أ – إعاقة التوسع العمراني.

ب – تشوه عمراني وجمال المدينة.

3. أسباب اختبار الموضوع:

أ-الأسباب الذاتية :

رغبة الباحث للخوض في هذا المجال بإعتباره موضوعا هاما وذو صلة بتخصص الدراسة.

ب -الأسباب الموضوعية

محاولة معرفة الآثار السلبية للأحياء العشوائية في الجانبين الاجتماعي والعمراني ونتائج هاته الإنعكاسات في الوسط الحضري مع محاولة إعطاء حلول إن وجدت.

4. أهداف الدراسة:

. لكل دراسة أو موضوع أهداف يسعى الباحث الوصول إليها وترمي دراستنا الراهنة إلى تحقيق الأهداف التالية:

_تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية للأحياء العشوائية في الوسط الحضري.

_تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار العمرانية للأحياء العشوائية في الوسط الحضري.

_تهدف الدراسة إلى التعرف على الواقع لسكان الأحياء العشوائية.

5. تحديد مفاهيم الدراسة:

- **الشكل الحضري**

يعرف بأنه العلاقة بين المجال المبني والمجال الشاغر أو ما يسمى بالفراغ أو بالتوابع، وهذا التعريف يمثل مفهوما شاملا للشكل الحضري حيث يعتبر أحد العناصر الأساسية للتعمير والإنتاج الحضري ويلعب دورا أساسيا في دراسة والتنظيم المجال وتحديد المظهر العام للمدينة الذي يعكس بدوره مستوى معيشة سكانها لطالما اعتبرت التعاريف المتعلقة بالشكل الحضري

غاية في التباين وذلك بحكم تعقيد النسيج العمراني وتعقيد المدينة في حد الحضري ولكن بصيغة مغايرة بغرض الفهم والتبسيط أي إن الشكل الحضري بأخذ معناه انطلاقا من حدود البحث الموجهة إليه فتوصلت إلى النتائج التالية :

- إذا كان الشكل الحضري يستعمل في تمييز المساحات العمرانية التي تمثل خصائص التجانس والاستمرارية والقطيعة من جهة فيسمى النسيج الحضري.
- أما إذا كان تركيبة ذهنية غير معدومة فهو التمثيل الحضري.
- أما إذا كان مرتبط بالمظهر المجالي للمدينة فهو النموذج الحضري.
- إذا استنبط من دراسة شكلية بمعنى التصنيف والنمطية فيتعلق بالنمط الحضري.

الأحياء العشوائية:

اختلفت المصطلحات على مثل هذا الشكل من البناء، فإذا أخذنا بجانب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها سكانه وردت عدة تسميات: منها العشوائية، المنطقة المتدهورة والقصديرية ومناطق الأكوام وهو كل بناء يتم خارج الإطار القانوني الخاص بالبناء والتعمير ويمس جانبين:

المخالفة القانونية العقارية في ملكية الأرض.

المخالفة التقنية أي انعدام رخصة البناء وعدم احترام معايير البناء.[1]

إذ يمكن وضع تعريف إجرائي لها:

أنها تجمعات نشأت في أماكن غير معدة أصلا للبناء وذلك خروجا عن أنها تجمعات نشأت في أماكن غير معدة أصلا للبناء وذلك خروجا عن القانون، وتعديا على أملاك الدولة والأراضي الزراعية، وفي غياب التخطيط أحيانا، ثم توسعت وانتشرت وأصبحت أمرا واقعا وحقيقة قائمة، كما أنها تمتاز بتدني المستوى العمراني لها، وضعف الخدمات الاجتماعية،

[1] مشنان فوزي، الأحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني، العدد 20 سبتمبر 2015

فهي تعكس واقع اجتماعي وفيزيقي متدهور، الذي يعبر عن الوضع متدني بالنسبة للبناء الاجتماعي للمدينة.

الأحياء المتخلفة:

اختلف العلماء والباحثون في إعطاء معنى لمفهوم الأحياء المتخلفة ومنهم من أطلق عليها الأحياء القصديرية اعتمد على المظهر المورفولوجي (المظهر الخارجي).

البعض الآخر اعتمد تفسيره للمفهوم على الجوانب المادية، أما المعنى المتداول لدى سكان الحضر وسكان هذه الأحياء العامة، فيقال: كوخ أو قربي أو البرارك.

ويعرفها المعجم الفرنسي بأنها الأشكال الخاصة التي تمثل بؤس السكان الحضري، وقد استعمل هذا التعريف أيضا في الغرب الأوروبي ما بين الحربين العالمتين الأولى والثانية، للدلالة على الأحياء المكتظة بالسكان والتي بنيت بالخشب والكارتون والقصدير أي عدم وجود التجهيزات الاجتماعية.[2]

كما أن هناك تعريف آخر للأحياء المتخلفة: أن هذه الأحياء تمثل مجموعة من المباني المتميزة بالازدحام والتخلف في أغلب جوانب الحياة ومعظم سكانها من المهاجرين وغالبا ما تكون هذه الأّحياء على أطراف المدينة وتتسم بكل مظاهر التخلف والفقر وسوء التغذية ونجدها مرغوب فيها لانخفاض تكاليفها سواء من حيث الإيجار أو بناء مسكن جديد.[3]

النسيج العمراني:

يعرفه الدكتور ماجد الخطيب، في مقدمة كتابه بأنه يمثل تفاعل عدد من المنظومات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية مع بعضها لتكوين بنية مترابطة لها خصوصياتها، وبذلك يكون النسيج الحضري نظاما معقدا تحكمه مجموعة من العلاقات المتبادلة، كما يعرف أيضا أنه عبارة عن نظام مكون من عناصر فيزيائية تتمثل في شبكة الطرق، الفضاء المبني،

[2] فتيحة طويل، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 15، جوان 2014

[3] سلاطنية رضا : الأحياء المتخلفة والنمو العمراني : دراسة ميدانية لحب الديار الزرقاء بمدينة سوق أهراس، رسالة لنيل الماجيستير في علم الإجتماع

الفضاء الحر والموقع والتجاوز بين هذه العناصر يعرف بخصائص الفضاء الحضري والذي يعرف تحولات ثابتة، وراجعة للتطور الذي تتعرض له هذه العناصر المكونة له عبر مرور الزمن.[4]

وكمفهوم إجرائي هو عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية ويتسع حجم مدتها من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا.

الدارسات المشابهة :

سلاطنية رضا: الأحياء المتخلفة والنمو العمراني، دارسة ميدانية لحي الديار الزرقاء لمدينة سوق أهراس، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، السنة الجامعية 2005/2006.

- جاءت هذه الدراسة كمحاولة لدراسة الأحياء، المتخلفة والنمو العمراني حيث اعتمد الباحث سبعة

واستخدم الباحث المنهج الوصفي حيث قام بتصوير الوضع الراهن وتحديد العلاقة القائمة بين المجال وساكنيه وقام بوصف كل ما يتعلق بالأوضاع والعمران وأشكال التشوه الذي خلقه نمط البناء المتخلف وكذلك مظاهر استغلال الفراغات والجيوب التي كانت مهيئة للتوسع العمراني حيث استخدمه بمثابة مسح اجتماعي لكل ما هو موجود بالحي.

عينة الدراسة كانت العينة المسحية لتقليص مجهوداته فقام باختيارها للحصر الشامل لمعرفة خصائص مجتمع الدراسة وبرر اختيار عينة الدراسة كالتالي بناء نموذج مصغر من المجتمع الكلي بغية الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم فمثلت المجتمع المدروس في جميع خصائص وإعتمد على أدوات جمع البيانات التالية:

[4] مشنان فوزي، مرجع سابق

الملاحظة البسيطة: والذي اعتمد فيها على المواقف الطبيعية للحي.

والمقابلة الشخصية.

واستمارة الاستبيان حيث وزع 184 استمارة.

نتائج الدراسة:

غياب التخطيط والتسيير وإهمال مخططات التعمير مع التغير الخضري السريع.

حي الديار الزرقاء بشكل أزمة اقتصادية بظهر أسواق فوضوية داخل المدينة.

حي الديار الزرقاء بشكل عائق بالنسبة للنمو العمراني لمدينة سوق أهراس.

تشوه عمراني بارز في المدينة.

يشكل الحي فراغا اجتماعيا حيث تبقى المدينة في صراع مع استمرار هذه الظاهرة.[5]

[5] سلاطنية رضا، مرجع سابق

تمهيد:

يعالج هذا الفصل ظاهرة اجتماعية حظيت باهتمام كبير في الفكر الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المداخل النظرية والمنهجية والمحاولات الإمبريقية التي حاولت تشخيص الواقع الفعلي لهذه الظاهرة المتمثلة في الأحياء المتخلفة والتي تشكل قاسما مشتركا لمدن البلدان التي تعاني من تضخم هذه الظاهرة بفعل النمو العمراني السريع وعدم تماشي العرض عن الوحدات السكنية، ويؤكد المهتمون بالدراسات الحضرية أن النمو الديموغرافي السريع والهجرة الريفية الحضرية ثم طبيعية السياسات التنموية وحركة التصنيع كلها عوامل ساهمت ومازالت تساهم بشكل أو بآخر في التحضر السريع وبروز الأحياء المتخلفة وسرعة تكاثرها في البلدان النامية والجزائر واحدة من هذه البلدان التي تعاني من تأزم الوضع جراء هذه الظاهرة المتنامية المتعددة الأوجه والأطراف.

1 – القطاع الحضري غير الرسمي والأحياء المتخلفة :

تعد مشكلة البطالة الحضرية واحدة من أبرز المشاكل التي صاحبت النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء وثمة أدلة وافية توحي بتزايد معدلاتها من جهة وتعاظم دور القطاع غير الرسمي في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل من جهة أخرى وهم في الغالب من سكان الأحياء المتخلفة والنازحين الجدد من الريف إلى المدينة الذين صعب عليهم الاندماج السريع في الأنشطة والأعمال الرسمية اتخذوا من النشاطات غير الرسمية تجارة لسد رمقهم وفقرهم للتعبير عن هذا الواقع استخدم مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي الذي ابتكره " هارت " كبديل للقطاع الهامشي أو التقليدي من جهة ومن فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الديموغرافية في البلدان النامية من جهة أخرى وتحقيقا لهذه الأهداف حاول الباحث تقديم نموذج تصنيفي يعتمد منذ البداية على ثلاث محكات أولهما يستند إلى الإسهام المباشر الذي تقدمه كل محاولة في فهم الأنشطة غير الرسمية وثانيها بالموقف الإيديولوجي وثالثهما يرتبط بمتغير الاستقلالية والتبعية استنادا إلى هذه المحكات قام هارت بتحديد 3 مداخل أساسية هي:

- المدخل الكلاسيكي.
- المدخل الإصلاحي الثنائية المحدثة.

المدخل الراديكالي.

حيث يعتمد المدخل الأول في تفسيره للأنشطة غير الرسمية على مقولات النمو العمراني السريع الحضري لقد وقف مؤيدوه من هذه الأنشطة موقفيين متباينين فمنهم من ركز على العمالة الريفية الناقصة واعتبر الأنشطة مظهرا مشوها لعملية التحضر ومعوقا للعملية التنمية الحضرية بينما اتجه البعض الآخر بقدرة المدينة على تجسيد مواردها لاستيعاب الوافدين الجدد ويمثلون أغلبهم بسكان الأحياء المتخلفة الذين يواجهون صعوبات في اندماجهم في الحياة العملية وفرص العمل المتواجدة في المدينة وهذا اتخذوا من النشاطات الغير رسمية المتمثلة في الأعمال الخفيفة المحمولة عادة في الأيدي و اتخاذهم للشوارع والأزقة الضيقة ملجأ وهروب من المراقبين والشرطة [1].

أما أصحاب المدخل الإصلاحي فيحاولون تقديم نظرية بديلة تتمتع بقوة تفسيرية شاملة ورغم موقعهم الإيديولوجي مع أسلافهم الوظيفيين إلا أنهم ركزوا على عمليات إصلاح جوانب محددة من البناء الاجتماعي ونظروا إلى ما هو تقليد على أنه يشكل جزءا من هوية الأمة وتراثها وأعطوا الدور القيادي للأنشطة غير الرسمية بديل للصناعات القائدة أو الرائدة، فحين حاول أصحاب المدخل الثالث في تفسيرهم لموقع هذه الأنشطة في البناء الاجتماعي وعلاقتها التبادلية محليا ووطنيا وعالميا استنادا إلى المقولات والمفاهيم الماركسية.

ويشير تاريخ نظرية التنمية إلى أنها لم تظهر للوجود من الفراغ بل اندرجت في نطاق توجيهات أطر سياسية إيديولوجية تخدم مصالح جماعات معينة أو طبقات المجمع وهذا يعني إن الوسائل التحليلية التي استخدمت و تنطوي على الأحكام القيمية وبعض الإنحياز السياسي وبالتالي فإن حل الحوار المتعلق لدى صلاحية النماذج التنموية، حيث يرتبط على نحو لا

[1] فيرة إسماعيل: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية مخبر الإنسان مرجع سابق ص 115.

ينفصل بالنقاش السياسي الدائر حول نمط التنمية المفضل، وكيفية التحول الأفراد الذين يتولون هذه المهمة.

ينظر إلى المشاكل التي تواجه البلدان النامية كالفقر والبطالة والأحياء المتخلفة سواء كانت موروثة على العهد الكولونيالي أو التنمية الرأسمالية التابعة على أنها ناتجة عن الخلل الهيكلي الاقتصادي الذي يمكن التغلب عليه في نطاق الإطار الاجتماعي.

كما نجد أصحاب الثنائية المحدثة ومفهوم القطاع الحضري غير الرسمي وارتباطه بالفئات الدنيا في الوسط الحضري المسماة بالشريحة السوسيو اقتصادية الأكثر حرمانا خصوصا في المناطق الحضرية، يبدو أن فهم الحرمان فهما سوسيولوجيا حقيقيا ينبغي أن يتم في ضوء جملة من المؤشرات، الوضع المزري، انخفاض الدخل، الفقر، الأمراض، وضعية المسكن، صعوبة الاندماج مع الوسط الحضري وهذه المؤشرات تمثلها أغلب السكان المتخلفة والمهاجرين من الريف إلى الوسط الحضري .

يمكن أن نلمس هذا في التحليلات الإمبريقية التي مالت إلى إبراز قضيتين أساسيتين الأولى تتعلق بالدور الاجتماعي الاقتصادي الذي تلعبه الأنشطة غير رسمية والثانية ترتبط بشتى صور الاستغلال الذي تتعرض له في سياق التنمية الحضرية التي غالبها ما يخصص لها [1] .جانب كبير من الاستثمارات لمواجهة المشكلات الحضرية كنمو الأحياء المتخلفة، نقص الإسكان البطالة قلة الخدمات التعليمية والترويحية ولا تزال هذه القضايا محل حوار وجدل لارتباطهما بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل بلد، ولهذا نجد أن نمو القطاع الحضري غير الرسمي بسرعة مع تزايد ندرة فرص العمل وتواجد الأحياء المتخلفة التي يمثلها أغلب شرائح المجتمع الضعيف الدخل المهاجرين والفقراء الذين يتدبرون أمرهم حتى يستمروا في الوجود على هوامش الاقتصاد الحديث، ويستوعب هذا القطاع 45 % من إجمالي سكان

[1] إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة ، عبد الحميد دليمي مخبر الإنسان والمدينة العولمة والاقتصاد غير الرسمي مجلة الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة 2004 ص 99.

الحضر مثلا في مصر 43.5 % من إجمالي العمالة الحضرية هذه الأخير تصل في المغرب إلى 56.9 % وفي تونس 41.3 % وفي الجزائر 53.2 % أما في أغلب المدن الغربية فتتراوح طاقته الاستيعابية مابين 20 % و 63 % من جملة قوة العمل الحضرية[1]

هذا ما يعكس الواقع المتردي للفئات الاجتماعية المتواجدة على هامش النشاطات الرسمية وقصور التنمية الحضرية التي غالبا ما تواجه مشكلات الحضرية ونمو الأحياء المتخلفة.

2 – مقاربات نظرية للفقر الحضري والأحياء المتخلفة

أ- تماثلات الفقراء لثقافة الفقر:

يكاد يتركز معظم الجدل الدائر في النظرية الحضرية الحاصلة حول واقع الفئات الدنيا التي شغل مساحات ومناطق واسعة فمن الخريطة الطبقية لمدن البلدان النامية المعاصرة تخضع لعلاقة السيطرة والتبعية غير المتكافئة وتتعرض شتى صور المحاصرة والتهميش ولقد كانت الأنثروبولوجيا الاجتماعية سباقة إلى تشخيص الواقع الفعلي للفقراء من خلال تركيز جديد على العلاقات الاجتماعية في المجاورات الحضرية المنخفضة الدخل وفي إطار المحاولات تبرز كتابات " هلمان " " لويس" " مانجر " " تارنر " " ماير " التي تؤكد في مجملها على محدودية وضيق نطاقات الدراسات الحضرية والتي في الغالب ترتبط بالفئات الاجتماعية الدنيا المتواجدة على حدود المدينة وفي الأطراف وقرب مصبات قنوات صرف المياه ولهذا يسهل الحديث على محتوى هذه الدراسات الذي يدور في عمومه حول شبكة العلاقات

[1] إسماعيل قيرة، مرجع سابق ص 24 .

الاجتماعية التي ترتبط فقراء الحضر واستيعاب المهاجرين الريفيين في البيئة الحضرية بالاعتماد على النفس في توفير الإسكان العشوائي والمتخلف.[1]

ومن ثم يبدو جليا أن تجسد الارتباط الواقع لمظاهر الفقر الناجمة عن مشاكل العمالة ومظاهر العمالة المرتبطة بمشاكل الفقر والأحياء المتخلفة، قد تم من خلال الانتقال التدريجي فقط من مستوى الدراسات الماكروسكوبية للأكواخ مدن أمريكا اللاتينية إلى مستوى التحليلات الماكروسكوبية للهامشية ولكي بدل " جارى " على ذلك أوضح أمام ما حققه الباحثون الأوائل أمثال " ماهيو"، " ماركس "، " بوث يشبه ما حققته مدرسة الهامشية.[2]

ومن هنا جاءت دراسات المنظمات العالمية لفقراء الحضر تعبيرا صادقا عن تطلعات القيادات السياسية التي تريد وصفات طبية للأمراض الاجتماعية المعزولة عن سياقها الاجتماعي التاريخي وهذا يعني أن دراسات المنظمة الرسمية للفقراء في " أبيدجان " " نيروبي"، " كلكتا "، " جاكرتا "، " كيما "، " ريو دي جانيرو " وغيرها جاءت إنعكاسات لإستراتجية التنموية للبلد المعني.[3]

ويبدوا أن العمالة الحضرية هي محور اهتمام هذه الدراسات : فيبروش قدم حلولا للمشكلة في ضوء الاختيار بين تضخم العمالة الحضرية والعمالة الناقصة وسبب ميله إلى التركيز على المشكلات المحدودة فإنه يعتقد أن البطالة المفرطة في المدن قد زادت من اتساع الفقر وتدهور الحياة الحضرية بصورة خاصة وفي ضوء هذه النقطة يركز الدارسون على أن سبب تواجد الفقر والهامشية وتدهور الحياة الحضرية هو نتاج لعملية الهجرة وتواجد الأحياء المختلفة بالمدن

[1] اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين التصورات الإجتماعية ومعادات الفئات الدينيا مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتورى قسنطينة، ص 187.

[2] د إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 40.

[3] المرجع نفسه، ص 43.

الخاصة، أن هذه الأخيرة يصعب أفرادها الانتماء للحياة الحضرية والاندماج نتيجة النمو الديموغرافي السريع، تذوب القيم الاجتماعية السائدة في الأحياء المتخلفة والتي يمثلها الأغلبية، الهجرة الريفية الحضرية، ويتجلى هذا وضوحا في البلدان النامية حيث يستطيع المتجول العادي أن يلاحظ تناقضات لافتة للنظر أنتجتها العملية الاجتماعية والاقتصادية نفسها، فهذا طفل ملوث الثياب وذلك امرأة تفترش الرصيف، والرجال تعمل في الأعمال الشاقة من حمل ما لا يحمله الحصير، فما أكثر المفسدين الذين يحصلون على قوتهم اليومي من أنشطة توجد على هامش الاقتصادي الحضري ويقطنون أكواخا تنعدم فيها شروط الحياة، ولهذا فسر العلماء أحدث النظريات المسيرة للفقراء في مدن والبلدان النامية حول مفهوم الفقر الحضري في الفكر السوسيو اقتصادي:

يثير الجدل الذي مازال مستمر في الدراسات الحضرية حول مفهوم الفقر في قضيتين أساسيتين الأولى تتعلق بالمفهوم والثانية بغموضه، نظرا لاستخدامه في سياقات متباينة وتحديد نطاقه بكيفيات مختلفة ولهذا حددت المحكات التي استخدمها الباحثون لتحديد مضمون الفقر الحضري ونطاقه على النحو التالي:

- المحكات المالية.
- الحرمان
- نقص وعدم الاندماج السوسيو اقتصادي الحضري.
- ضعف قوة المساومة وتعدد أنماط الاستغلال
- الخصائص النموذجية لثقافة الفقر.
- الظروف غير الملائمة.
- الأحياء المتخلفة

وهنا تبرر أهمية التفرقة بين محددات الفقر ومؤشراته و ارتباطه بالأحياء المتخلفة وهناك من عرفه على أنه إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي أو ظاهرة معتلة ترتبط في غالب الأحيان

بالمناطق المتخلفة ولقد شكلت هذه الأحياء محور اهتمام الدارسين نمن ناحية النسق القيمي لسكانها وأنماط سلوكهم وأوضاعهم الطبقية في ضوء المؤشرات الديموغرافية (تركيب السكان) والاقتصادية (الداخل) والاجتماعية،(التنشئة الاجتماعية) أو من الناحية القضايا العامة التي تهتم بهذه المناطق المتخلفة[1] .

ب- الفقر والأحياء المتخلفة

إن نظرة متأنية تفحص الأعمال الكثيرة عن الأحياء المتخلفة والعشوائيات الحضرية سوف تسلم بالتأكيد إلى حقيقة هامة مفادها أن الأحياء تمثل تشوها حضريا ونسيجا اجتماعيا غير منسجما ومن ثمة تميل الدراسات الاجتماعية الحضرية إلى ربط هذا المجال المتخلق بالفئات الدنيا التي تعيش ظروف فيزيقية واجتماعية مترديةً، تتمثل على الخصوص في تدني مستوى المعيشة، التكدس السكاني، البطالة تسوء ونقص التغذية تدني السلوك البشري انتشارا الأمية، الافتقار إلى الخدمات الصرف الصحي والكهرباء والمواصلات والمياه النقية الصالحة للشرب تراكم الأوساخ و تكاثر الحشرات وما يصاحبه كل ذلك من تأثيرات سلبية على السكان الذين يظلون ذلك متفائلين ومتطلعين إلى المستقبل .

والواقع أنه حين تجرى مقارنات بين قطاعات فقراء المدن يتوصل المحللون إلى وجود علاقات مشاركة أضعف بين سكان الأزقة الحضريين الفقراء مما هي بين سكان أحياء المهاجرين وشديدة التأكد لفكرة " ثقافة الفكر " التي ترتبط بسكان الأحياء المختلفة من حيث الملبس والعادات الغذائية و سياسة الإنجاب المتبعة والحياة العائلية الغذائية والنظرة إلى الذات وإلى الآخرين، ونتيجة لذلك يبدو أن هذه الأحياء ترتبط في نموها بالهجرة الريفية الحضرية، البطالة مشكلة الإسكان الحضري، ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لدى سكانها، قصور السياسات الحضرية ومن ثمة فهي إقرار للاختلال الهيكلي في البناء الاجتماعي وتتخذ هذه

[1] إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية مرجع سابق ص 19.

الأحياء نمطين سائدين هما الأحياء الميؤوس منها والأحياء المأمول منها التي يطلق عليها نويد أكواخ الأمل أو الأحياء المتخلفة الوظيفية[1]وتبقى الأحياء المتخلفة ينظر إليها على أنها بيئات فاسدة يقيم فيها سكان معدمين وعلى أنها تمثل في الوقت نفسه ملحقا وظيفيا لاقتصاد المدينة .

كما نجد بعض الدراسات الحضرية التي توصلت إلى نتائج متعلقة بأوضاع المسؤولين غير المستقرة والمضطربة والمعرضة للهزات الاجتماعية من حين لآخر وركزت هذه الدراسات بصورة خاصة على جانب المعاناة والضياع التي يعيشها المسؤول ضحية الاستغلال وعدم المساواة وكذلك على ارتباط ظاهرة التسول بالأسر الفقيرة والأحياء المتخلفة والشعبية وببعض الهامشيين والمنحرفين[2]

- **ثقافة الفقر:**

تندرج صياغة لويس للثقافة الفرعية للفقر في إطار الحوار الدائر اليوم حول الفقر و ارتباطه بالبناء الاجتماعي ولم يتخذ هذا الحوار شكلا تقليديا وإنما آثار مجموعة من القضايا الجديدة رسمي وغير رسمي الخصوصية الحضرية ولقد أقام لويس تصوره على أساس من دراسات إمبريقية لعدد من الأكواخ في بورتوريكو و مكسيكو وتعتبر كتابات لويس الحياة في قرية مكسيكية لخمس عائلات ثقافة الفقر بالمكسيك لافيدا، ودراسة لثقافة الأكواخ ومنه دراسة ميدانية وعرض إطاره التصوري الذي حدد ثقافة الفقر التي انتشرت على نطاق واسع وجعل لها محددات وربطها بالأوضاع التي يعيشها الفرد في الأكواخ والظروف الاجتماعية القاهرة التي يعيشها الفقراء والتي لها مؤثراتها على الطفل والتنشئة في الوسط الذي يعيش فيه.

[1] السيد عبد العالي السيد، علم الإجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق الجزء مشكلات وتطبيقات دار المعرفة الجامعية كلية الأداب، جامعة الإسكندرية 2000 ص 243.

[2] ابراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي التهميش والعنف الحضري مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 23.

فيصبحوا أطفال الأكواخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين للقيم والمواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير معدين نفسيا للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم. [1]

ولقد أولى لويس خصائص ثقافة الفقر أهمية خاصة في دراسة حيث أوضح أن هذه الثقافة تتكون من مجموعة من العناصر الشائعة والمنتشرة في الأحياء المتخلفة وهي متعددة حيث نجد نقص المشاركة الفعالة وصعوبة اندماج فقراء الأحياء المتخلفة في المؤسسات المجتمع وكما نجدهم لا يساهمون في النظام الاقتصادي الأوسع ولا يشاركون في المنظمات الموجودة في المجتمع كالنقابات أو الأحزاب السياسية ولا يشاركون في برامج الرعاية الطبية أو في غيرها من برامج الخدمات المتنوعة وكما نجد أن هناك حد أدنى من التنظيم خارج نطاق العائلة النووية أو الممتدة الأمر الذي يضفي على ثقافة الفقر طابع الهامشية المنطوي على مفارقة تاريخية وقلة الجمعيات الطوعية التي تقام في نطاق الأحياء المتخلفة ونجد عدم تنظيم العائلة وكثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال، وكثرة هجر الزوج للزوجة أما على مستوى الفرد نجد جميع الخصائص الأساسية في الشغور القوى الهامشية والبؤس كما نجد في كذلك في تفسير لويس لخصائص ثقافة الفقر في الأحياء المتخلفة والمتمثل في غياب الوعي الطبقي وانتشاره بدرجة الحساسة نحو تمايز المراكز، وإدراكهم لأوضاعهم الاجتماعية واندماجهم في الحركات السياسية المجتمعية وبهذا أظهر لويس ارتباط فئة من فئات المجمع والمتمثلة في الفئات الدنيا التي تعيش الفقر وارتباطها الوثيق بالجانب السكني والمتمثل في الأحياء المتخلفة ومالها من ظواهر سيئة على هذه الفئات المهمشة اجتماعيا واقتصاديا.[2]

[1] محمود الجوهري وعليا شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري دار المعارف القاهرة 1980 ص 487 .

[2] اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا مرجع سابق ص 200.

3 – نظرية الهامشية الحضرية والأحياء المتخلفة.

تكشف النظرة المدققة في تراث الدراسات الحضرية عن وجود اهتمام معين بدراسة الهامشية كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعي واقتصادي و سياسي تاريخي ويعكس هذا الاهتمام مختلف المحاولات التي بذلت لفهم عمليات التنمية المتكافئة والتبعية ولهذا أكد أصحاب هذه المحاولات إلى دراسة الهامشية على اعتبارها على علاقة بالنظام الاجتماعي القائم وهل فعلا ترتبط الهامشية بفقراء الأحياء المتخلفة ولهذا نجد هذا الاتجاه يتخذ من المضمون المعطي للهامشية والتوجيه النظري نقطة بداية يحاول بعدها الكشف عن تجسد بها وإن الفهم المنظم للواقع يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الجانب التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي فضلا عن دور المتغيرات الطارئة والاعتراضية.[1]

ولهذا نجد الدارسين يتخذون مسارات متباينة للاقتراب أكثر من مسألة الهامشية كواقع إمبريقي الأمر الذي يضفي على أعمالهم طابع الجزئية والمرحلية التي تمحورت في غالبها حول البؤس والحرمان اللذين تعانيهما الطبقة التحتية بالإغراءات السياسية

فالهامشية السياسية تبدو جلية في عدم اكتراث الفرد بما يدور حوله وهذا ما نراه جليا في مدننا وخاصة في الأحياء المتخلفة حيث نجد جميع الأحزاب المتنافسة تتوجه دائما إلى هذه الفئات المهمشة المتواجدة في أطراف المدينة وقرب الوديان لكسب ودها بالإغراءات السياسية والخطابات المزيفة من توفير مساكن وتوفير فرص العمل وإدماجهم في القطاع الحضري الرسمي.[2]

أما الهاشمية الاقتصادية فتكمن في الانخفاض التسديد في مردود الجماعات الممارسة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية واستخدامها لوسائل مختلفة وهو ما يجري في أغلب مدن

[1] عبد الخالق عبد الله، التبعية والتنمية السياسية بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع 1986 ص 13.

[2] عبد الكريم، مشكلة الأحياء الفقيرة والهامشية، 2011

الجزائر ومدينة سوقّ أهراس أحد هذه المدن التي تعاني من انتشار واسع لظاهرة الهاشمية الاقتصادية وتفشي واضح للباعة المتجولين وبائعي الهواتف النقالة في الشوارع وبعض الأنشطة الأخرى ...

وكما نجد الهاشمية الاجتماعية والثقافية تبدو واضحة في العزل عن المجرى الرئيسي لثقافة المجتمع المعنى وهذا من خلال الواقع المعاش الذي تعرفه أغلب المدن ومدينة طولقة تعرف هذا الواقع المتردي لأغلب هامشي الأحياء المتخلفة الذين يعانون من الاندماج الاجتماعي حتى في المدارس ومراكز الترفيه حيث يواجهون من طرف سكان المدينة وبإطلاق عليهم مصطلح الدواري وإلى جانب هذا يعرف الباحثان عادل عاز وتروث إسحاق الهامشية بأنها وضع متدني في إطار نظام للتدرج الاجتماعي يتولد عنه محاصرة فئة اجتماعية وعزلها كليا أو جزئيا[1] . وهنا نجد بعض الدارسين يصفون سكان الأحياء المتخلفة بالهامشية فهم جغرافيا يعيشون على أطراف المدينة وهم وظيفيا محرومون من الخدمات الحضرية وهم اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا بعيدون عن الحياة الحضرية بوجه عام. [2]

وعند هذا الحد يبدو أن الباحثين كانوا مهتمين بصفة أساسية بتحليل الهامشية الإيكولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ومع ذلك يبدو واضحا أن المركزية قد اهتمت بمفهوم الهامشية واتخذ هذا الاهتمام ثلاثة اتجاهات أساسية في مجالها حول سكان الهامشين.

وهم قوة العمل الهامشية، الأنشطة الاقتصادية، الهامشية والهامشية في ضل هذه الرؤية تفهم في ضوء الفائض النسبي في قوة العمل وهي خاصة جوهرية من خصائص النظام الرأس مالي ويرتبط هذا التصور ارتباطا مباشرا بتلك الرؤى التي تركز على دور النظام الاجتماعي

[1] ابراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، د. عبد الحميد دليمي العولمة والإقتصاد غير الرسمي، مرجع سابق ص165.

[2] السيد الحسيني المدينة، دراسة في علم الإجتماع الحضري سلسلة علم الإجتماع المعاصر الكتاب 27 القاهرة، دار المعرفة 1981 ص 176.

والسياسي في خلق القطاع الهامشي والحفاظ عليه لتدعيم الأوضاع القائمة[1] وهذا يؤكد برلمان أن مفهوم الهامشية قد تخطى حدود استخداماته لتحديد فقراء الحضر وأصبح يستعمل كأداة إيديولوجية لتبرير تلاعبات الأنظمة في مجال استغلال وقهر الفئات الحضرية الدنيا وخاصة سكان الأحياء المتخلفة وفي ضوء دراسته النظرية الإمبريقية صاغ نموذجا لتحديد هامشية الأحياء المتخلفة وسكانها في ضوء الأبعاد الاجتماعية (غياب التنظيم الاجتماعي، العزلة في الوسط الحضري والنمو العمراني السريع) والثقافة (الثقافة التقليدية، ثقافة الفقر، التطفل الاقتصادي وضيق الأفق الاقتصادي وهذا ما جسده في الجدول رقم(1) [2]

[1] ثروت إسحاق أبعاد الهامشية الحضرية، حالة مصر في هامشيون في المدن العربي جدل كتاب العلوم الإجتماعية العدد 1993، 4 ص 142.

[2] ابراهيم بن توهامي، اسماعيل قيرة عبد الحمدي دليمي العولمة والإقتصاد غير الرسمي، مرجع سابق ص 168

الجدول رقم(01) يوضح الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية:

الأبعاد	الخصائص	المفاهيم
الاجتماعية	1 – فقدان التنظيم الداخلي يفتقر الحي المتخلف إلى التنظيم الداخلي والاجتماعي الداخلي أو المتماسك سكانه منعزلون ومتوحدون. 2 – العزلة الخارجية سكان الحي المتخلف غير منسجم في حياة المدينة وينقصه الاستخدام للبيئة الحضرية وهو لا يشعر بالإنتاج في بيئته	-الجمعيات التطوعية -الصداقة والقرابة -الثقة والمساعدة المتبادلة. -الجريمة والعنف -التكيف الحضري -الاعتياد على العيش في المدينة. -تنوع الاتصالات وتجسدها -الاستفادة مما توفره المدينة. -استخدام المؤسسات الحضرية -استخدام وسائل الإعلام

الثقافية	3 – الثقافة التقليدية الحي المتخلف هو منطقة ريفية محدودة النطاق في المدينة. 4 – ثقافة الفقر كرد فعل اتجاه ما يعانيه من حرمان ومحاولاته للتكيف مع الواقع المعاش يطور سكان الحي المتخلف ويديم ثقافة الفقر.	-التوجه الديني -اللامبالاة -الانفتاح على الاختراعات القدرية. -الإذعان والخضوع للسلطة الشك في الآخرين. -الجريمة والعنف. -التفكك العائلي. -التشاؤم. -التطلع.
الاقتصادية	5 –لتطفل الاقتصادي - سكان الأحياء المتخلفة هي عبئ على الاقتصاد الحضري - يأخذون أكثر مما يعطون. 6 – ضيق الأفق الاقتصادية، تساهم كل من الثقافة التقليدية وثقافة الفقر في ضيق الأفق الاقتصادية لدى سكان الحي المتخلفة	-العمالة والدخل -الاستهلاك -المساهمة في البنية التحتية. -أخلاقيات العمل. -التعليم والتدريب على العمل قيم المنظمين.

السياسية	7 – اللامبالاة السياسية . عدم اندماج سكان الحي المتخلف في المدينة وفي الحياة السياسية الوطنية. 8 – الراديكالية السياسية سبب خوفهم وسوء التنظيم الاجتماعي يميل سكان الأحياء المتخلفة إلى الراديكالية السياسية.	الابنة السياسية الداخلية. - المصالح السياسية والإعدام - المشاركة في الانتخابات. - الفعل السياسي المباشر. - استخدام القنوات الراديو. - الاغتراب. من أجل التغيير البنائي - الوعي الطبيعي - الوطنية

المصدر: إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي. العولمة والاقتصادي الغير الرسمي، مرجع سابق ص 171.

ومن هذا المنطلق جاء تأكيد برلمان perlman على الأبعاد الأربعة للهامشية مما يتضمنه كل بعد من مضامينه وخصائص مستنبطة يصوره مباشرة من التراث الاجتماعي، ففي الوقت الذي يميل فيه برلمان في تصور البعد الأول الاجتماعي في ضوء عدم التنظيم الاجتماعي وعزله سكان الأحياء المتخلفة عن الحياة الحضرية المحيطة بهم والخوف من البطالة وتضاؤل فرص التعليم والرعاية الصحية وارتباط سلوكاتهم الاجتماعية العنف الجريمة، تناول الكحول ..إلخ) وبفشلهم في تحقيق الأهداف التي جاؤوا من أجلها إلى المدينة إلى جانب ذلك اهتم برلمان بالهاشمية الثقافية من منطلق ثقافتين فرعيتين تبدوان أحيانا متناقضتين وأحيانا أخرى مرتبطتين فالثقافة الأولى التقليدية ترتبط باستمرار الأفكار الريفية غير الملائمة في الوسط الحضري أما الثانية (ثقافة الفقر) فترتبط بالإحباط وإدامة دورة التشاؤم والسلبية أما الهاشمية الاقتصادية فتدعم من خلال استنزاف الهاشمي لموارد المجتمع الحضري وتطلعهم ودعم إنتاجهم وربما كان ذلك هو السبب الذي جعله ينظر إلى الهامشية السياسية من غياب التنظيم الداخلي وعدم اندماج سكان الأحياء المتخلفة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1] هذا الطرح يدفعنا إلى تحديد فئات المهمشين وهي الجماعات الهامشية التي تعاني من الشعور بالغربة من الثقافة المحيطة بها وعلى الجماعات الأخرى من حولها وفقدان الصلة بالمجتمع الحضري وانعدام في الاستفادة من التراث فئاتها تعاني من البطالة والفقر وعدم اندماجهم في الحياة السياسية للمدينة.

وهم أغلبهم سكان الأحياء حيث كشف التحليل النظري والإمبريقي للأبعاد الهاشمية الحضرية أن التهميش ليس أزليا ولا مطلقا بل هو نسبي وله حالات كثيرة (دينية، فكرية، جهوية، سياسية ....الخ) تعد في الواقع عرضا لبنية اجتماعية واقتصادية مختلفة تجعل الهامشين لا يختارون هامشيتهم لرغبتهم في ذلك بل إن المجتمع نفسه يتولى تهميش بعض

[1] ابراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، العولمة والإقتصاد غير الرمسي، مرجع سابق ص 168، ص169.

الفئات والشرائح[1] وهذا ما يعكس حالة التردي لواقع الفئات المهمشة في المجتمع العربي وفي الجزائر خاصة التي تعاني تعقيدا للفئات الهامشية شديدة الارتباط والمتجذرة في البناء الاجتماعي وهم أغلبهم سكاني الأحياء المتخلفة .

من هذه الزاوية يبدو جليا أن الأحياء المتخلفة قد أصبحت تشكل جزءا من عملية أساسية لظاهرة الهجرة الريفية والتحضر السريع في كثير من البلدان النامية.

ويؤكد المهتمون بالدراسات الحضرية أن النمو الديموغرافي السريع وطبيعة السياسات التنموية وحركة التصنيع كلها عوامل ساهمت ومازالت تساهم بشكل أو بآخر في تكثيف الهجرة أو التحضر السريع وبروز الأحياء المتخلفة وسرعة تكاثرها الذي يشكل في هذه البلدان جزءا من عملية عامة التغيرات الهيكلية ضمن عملية أوسع وأشمل وهي الحداثة ومن هذا المنطلق يميل بعض الباحثين إلى القول بأن نشأة هذه الأحياء يرتبط عادة بالاستيلاء ووضع اليد على الأرض بطريقة غير شرعية مما يؤدي إلى خلق مواقف سلبية حتى وحتى عدائية تجاه سكان هذه الأحياء وهناك من يعتبر الأحياء المتخلفة وأساليب بنائها مجرد أفعال غير محبذة وانحراف اجتماعي منبوذ وهناك من ينظر إليها على أنها لا تشكل بالضرورة مرحلة انتقالية نحو التحضر طالما يمكن تجنبها إذا ما توفرت الكفاءة والخبرة في الإسكان[2]، ويسجل التراث العلمي المتعلق بهذه الظاهرة محاولة أخرى لتصورها احتفظ فيها أصحابها بالبعدين الإيكولوجي و الاجتماعي مع التأكيد الواضح على البعد الرسمي وهذا ما جعلهم يقرون أن سكان الأحياء المتخلفة يعيشون على أطراف المدينة محرومين من الخدمات الأساسية وبعيدين عن الحياة الحضرية بوجه عام وعلى العموم فهي أحياء تقع عادة على أطراف المدينة وهي عبارة عن صورة للهامشية الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية تعاني من الملكية الغيابية كبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء كانت تابعة للدولة أو للخواص

[1] اسماعيل قيرة أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية مرجع سابق ص 85.

[2] إبراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي للتهميش والعنف الحضري، مرجع سابق، ص108

ولهذا ذهبت العديد من الاتجاهات إلى تحديد المناطق المتخلفة عبر رؤى مختلفة ومتباينة حيث ينظر بعضهم للمستوطنات الهامشية باعتبارها مناطق شبه ريفية لم تتكامل من بعد مع النمط الحضري ، أما الرأي الثاني فينظر لها باعتبارها خارج السياق الاجتماعي ولها ثقافتها الفرعية ولقد تأثر هذا الاتجاه بنظرية أوسكار لويس عن ثقافة الفقر أما الرأي الثالث تزعمه مانجي كرنليس ليدز تونيز يقوم أساسه على دراسات عديدة أجريت في مناطق مختلفة من البلدان النامية وتستند فكرة هذا الاتجاه إلى تصور المستوطنات الهامشية على أنها أجزاء متكاملة مع البناء الحضري القائم كما يتسم البناء الاقتصادي بالازدواجية حيث ينقسم إلى قطاع رسمي وغير رسمي[1] كما شهدت العشريات الثلاث الماضية نموا حضريا مذهلا يساعد على تضاعف أغلبية من البلدان النامية في فترة وجيزة تتراوح بين 10 –15 سنة [2]

ومن الطبيعي أن هذا الوضع الجديد قد ارتبط بالزيادة السكانية وطوفان الهجرة الريفية الحضرية الأمر الذي يدل على أن معدل التحضر يتجاوز بكثير معدل التصنيع في ظل الظروف السائدة للتنمية الاقتصادية.[3]

وبخلاف عملية التصنيع في القرن 19 في أوروبا فإن مدن البلدان النامية غير قادرة اليوم على التحول إلى الحياة المهنية المنتظمة ونظرا لخطورة هذه المشكلات فقد صارت محور اهتمام نظرية التنمية منذ ما يزيد عن العشريتين فنموذج النمو السريع الذي يسيطر على تخطيط التنمية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو في الأساس نموذج اقتصادي ثنائي تقليدي حديث ويقوم على فرض الحركية عبر الزمن من قطاع لآخر وفضلا عن ذلك يذهب أصحاب نموذج النمو السريع إلى أن الظواهر الاجتماعية المصاحبة لعملية التحضر السريع مثل الأحياء المتخلفة الأنشطة الهامشية إتباع نطاق الفقر ما هي إلا عوامل اجتماعية

[1] ابراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، دلمي عبد الحميد التهميش والعنف الحضري، مرجع سابق ص 113.

[2] اسماعيل قيرة، أي مستقل الفقراء في البلدان العربية المرجع السابق ص 120.

[3] اسماعيل قيرة، نفس المرجع السابق ص 121.

ذات تأثيرات عديدة على المدينة و سياسة التنمية المستدامة للمدن .استيعاب أعداد كبيرة من العمال الريفيين الذين يفتقرون إلى المهارات الضرورية.

4 – نظريات نمو المدينة – الامتداد الفيزيقي للمدينة والأحياء المتخلفة:

إن النظرة الإيكولوجية كمدخل منهجي من شأنه أن يتناول المدينة بالدراسة كونها ظاهرة اجتماعية ومكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر ويحلل مظاهر تركيبها الحضري وأشكال التأثير بين مختلف القوى المشكلة لها ومتدخلات هذه المقاربة بالباحثين إلى تقسيم المدينة إلى مناطق اجتماعية وثقافية متمايزة عن بعضها البعض[1]، وأبرز هؤلاء العملاء بيرجرس في سنة 1925 فيما قدمه من تطور نظري خاص للنمط الإيكولوجي للمدينة وتعرف هذه النظرية باسم نظرية الدوائر المتركزة أو بالتصور الحلقي ومؤداها أن قلب التجاري أكثر مناطق المدينة تأثيرا وتوجيها للجماعات البشرية في تبعية المناطق وذلك أن السكان في الدوائر المحيطة يحاولون غزو منطقة القلب لتحل محل سكان آخرين يتوجهون نحو الضواحي .

ويؤدي ذلك إلى عملية فصل اجتماعي بين سكان المدينة وتكون المحصلة النهائية ظهور عمليات بيئية كالغزو والتتابع والاستيعاب والفصل.[2]

من هذا المنطلق كان بيرجرس نظرية تقسيم المدينة وطبقها على مدينة شيكاغو أما الحلقة الثانية والتي تقع على أطراف المدينة وهي منطقة التحول وهي التي تحيط بنواة المدينة وتتصف بسوء الأحوال حيث تشغلها الأحياء السكنية الفقيرة وتتميز بكثافتها السكانية الغالية وظهور التفكك الاجتماعي ويسكنها المهاجرون كما تنتشر من قربها الصناعات الخفيفة والشركات التجارية وهي ناتجة عن التوسع والنمو الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية وتتميز بانخفاض ملحوظ في الدخل الفردي وانتشار الأمراض الاجتماعية كظهور التفكك

[1] أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصياغ ص 599

[2] جون كلارك جغرافية السكان ترجمة محمد شوقي ابراهيم مكي دار المريخ الرياض لسنة 1984 ص 106.

الشخصي والاجتماعي[1]،أما الحلقة الثالثة يمثلها سكن العمال وأصحاب المهن أو أولئك الذين يفصلون السكن بمقربة من مكان العمل أما الحلقة الرابعة تمثلها منطقة سكنية أفضل وهي خاصة بالطبقة المتوسطة وتوجد بها مساكن خاصة وأخرى مشتركة وتتضمن مساكن الأسرة الواحدة وأحياء الأعمال المحلية والشقق والعمارات الجميلة أما الحلقة الخامسة تمثلها منطقة السفر اليومي أو الضواحي وهي ضواحي سكنية على الأطراف التي يسكنها تنمو وتتوسع في شكل حلقات ودوائر وتمثل هذه الحلقات الخمس مناطق متتابعة من الإمتداد الحضري ولكن هذه النظرية " نظرية بيرجس " تنطوي على وضع مثالي نظري حسب صاحبها وأن مدينة شيكاغو التي استمدت منها هذه النظرية يقترب نمطها من هذا الوضع ولذا فهو كان يتوقع أن يجد إختلافا و تعديلا في فكرته إذا طبقت على المدن الأخرى .

وينبغي أن يكون واضحا أن نظرية بيرجس في النمو الحضري تنطبق على المدن الغربية أما في القارات الأخرى فإن الوضع يختلف حيث توجد المساكن في منطقة الأعمال والتجارة والأحياء الفقيرة والمتخلفة حتى داخل وبالقرب من مركز المدينة[2]وانتشار لظاهرة ترف المدينة بفعل أحياء الصفيح على الأطراف وداخل الحيز العمراني وفي المقابل قدم هرمو هويت نموذجا نظريا حاول فيه تحديد النمط الإيكولوجي للمدينة في ضوء فكرة القطاع.

وقد أقام هويت نموذجه هذا استنادا إلى فكرة مؤداها أن انتشار المناطق السكنية بأنواعها المختلفة يخضع لعملية توزيع دخول الأفراد[3]، لذلك تتجدد هذه المناطق إلى 3 قطاعات رئيسية:

الأول يضم العمال ذوي الدخول المحدودة، الإيجارات المنخفضة والثاني يضم الأغنياء ذي الدخول الكبيرة أما القطاع الثالث فيضم مناطق النشاطات التجارية ومن هذه القطاعات

[1] حميد خروف بلقاسم سلاطنية واسماعيل قيرة، الإشكاليات النظرية والواقع مجمع المدينة نموذجا منشورات جامعة منتوري قسنطينة 1999 ص 36 .

[2] السيد عبد العالي السيد علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق الجزء الأول مشكلات وتطبيقات دار المعرفة الجامعية 2003 ص 316.

[3] السيد عبد العاطي، السيد مرجع سابق ص 317.

الثلاث التي أدرجها هومر هويت يمكن تواجد الأحياء المتخلفة وخاصة في المناطق النازحة من الأرياف داخل المدن يمكن هذه النظرية تتميز بمحدوديتها وضيق نطاق تطبيقها بسبب انطلاقها من نمط إيكولوجي محدد يعكس بعض واقع المدن في فترة تاريخية معينة، في منتصف الأربعينيات وضع هاريس و أولمان نموذج النوايات المتعددة الذي يذهب إلى نمو المدينة ولا يعتمد على نواة واحد وإنما على عدة نوايات متعددة فهناك النواة الرئيسية وهناك نواة تجارية ونواة الصناعة الحقيقية بالقرب من النواة الرئيسية كذلك توجد نواة الصناعات على أطراف المدينة وحول هذه النوايات تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدود والبعض الآخر للدخل المتوسط وبعض ثالث للدخل المرتفع أما منطقة الضواحي فتمثل انطلاقا انتقاليا من الريف إلى المدينة[1] للقرب من العمل وقرب المصانع وبهذا تنتشر المناطق والأحياء الدخيلة وذات ثقافة ريفية على المدينة وتنمو بشكل رهيب بحثا عن فرص العمل وحياة أفضل فحين يرى هاري عام 1943 م أن المدينة تنمو على شكل ضواحي صناعية يقدم إليها سكان المدينة للعمل في مصانعها والثانية من ناحية صناعية يقطنها العاملون بها وهي بذلك تصبح مدينة تابعة أما الضاحية الثالثة شبة سكنية وشبه صناعية أما الضاحية الرابعة يتمركز بها المهاجرون من الريف بإقامتهم المتخلفة والقصديرية ذوي الظروف المعيشية السيئة أما الضاحية الخامسة فهي ضواحي تعدينية وصناعية في أقاليم التعدين .[2]

من خلال هذه النظريات المفسرة والموضحة للامتداد الفيزيقي للمدينة نجد أن تواجد الأحياء المتخلفة والفقيرة في مواقع المدينة أما بالقرب من المكان المركزي أو في ضواحي المدينة أو هي متواجدة عبر نواة المدينة وفي الواقع حسب الباحثين في علم الاجتماع أن الأحياء المتخلفة ليست مشكلة في حد ذاتها تعتبر ما هي مصدر المشكلات الأحياء الأخرى.

[1] السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق ص 56.

[2] عبد الكريم علي مصطفى، مشكلة الأحياءالفقيرة والهامشية، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2001.

فالأمراض والتشرد والإجرام كلها تبدأ عادة من تلك الأحياء ثم تمتد إلى باقي أرجاء المدينة حتى أنه لا تخلو مدينة في العالم من هذه الأحياء المتخلفة التي يطلق عليها الأحياء الشعبية عادة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال العرض السابق للتراث السوسيولوجي الحضري المتعلق بالمداخل النظرية للأحياء العشوائية والمتخلفة وتطور الفكر الحضري المتعلق بالمداخل النظرية للأحياء المتخلفة وتطور الفكر الحضري والموقف النظري نخلص إلى أن الحياة الاجتماعية الحضرية أو بالمدينة ظاهرة اجتماعية طبيعية كما تشكل المدينة موضوعا مشتركا بين عدة علوم مختلفة كما أنها كيان اجتماعي متميز تؤدي إلى ظاهر اجتماعية من ذاتها.

ولكن تبقى المدينة عرضة للانهيارات المتعددة بفعل تدخل سمات أخرى ريفية في مجالها الحضري أفسد الجانب الجمالي الحضري وأثر على مجمل العلاقات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية ومن هنا كان الأمر يعرقل المدينة في تنميتها ونموها السليم

تمهيد

إن اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية في المدينة تؤدي بالضرورة إلى اختلاف طرق الحياة وبالتالي تتباين مناطقها حيث نجد منها ما هي دون المستوى بالمقارنة مع أحياء أخرى ، وتختلف هذه الأحياء بين البلدان حيث أنها تعيش وضعية متدينة في دول العالم الثالث أما الدول المتقدمة فهي الأحياء المشكلة عبئا من أعباء المدينة والملازمة لها كما أنها تعتبر حسب المفاهيم والتصورات والسوسيولوجية من أحد المصادر الأساسية والرئيسية للمشاكل الاجتماعية والتي تسبب قلقا وإزعاجا للحياة الحضرية عن طريق ما تتسم به من خصائص فيزيقية واجتماعية و اقتصادية مختلفة وهي تشير إلى الشيء السلبي والمردود المتدني الذي يجب دراسته ومعرفة مختلف جوانبه

1. خصائص الأحياء المتخلفة:

لا تزال الخصائص التي تتميز بها الأماكن والمناطق السكنية في المدينة سمة بارزة توضح وتسهل عملية التفريق بين مستوى الأماكن السكنية للطبقات والفئات الإجتماعية المتفاوتة ذلك لأن المظهر العمراني والسكاني يحدد طبيعة الحي والتمايز الموجود في المدينة.

ومنه فإن للأحياء المتخلفة خصائص تميزها عن باقي الأحياء وهي:

أ-خصائص عمرانية:

توجد بالأحياء المتخلفة مساكن لا تصلح للسكن الإنساني أصلا فهي فقر وبأس فهي مكان مزدحم بالمباني والمساكن ما هو قديم يصلح للترميم وهو ومنها ما يستلزم التدمير والهدم والقدم تكون آلية للسقوط في أي لحظة إعصار أو زلزال ويبقى رغم ذلك يسكنها أفراد معرضين أنفسهم للخطر هذه المساكن التي يضطر كل من أفرادها إلى النوم بالتناوب وذلك لأنها تحتوي على أسرة أو عدة أسر غرفة واحدة وتكون هذه الأسرة كثيرة العدد أو منزل به

عدة شقق يحوي عدة أسر وعائلات ويضفي عليها الازدحام حتى في مداخل مبانيها بالإضافة إلى نقص المعدات الضرورية وافتقادها شرط السكن الملائم وذلك بافتقارها لأساليب التصورية الطبيعة كالنوافذ الواسعة، دورات المياه لكل منزل كذلك نقص أو انعدام الحمامات وسوء التدفئة والإضاءة كاشتراك سكان المبنى الواحد في دورة مياه واحدة ومطبخ واحد وبجانب هذا لم يغفل الباحثون على تأثير ظروف المكان في انسحاب بعض أفرادها من مجتمعه بالإدمان وإتباع السلوكيات اللاحضرية فالخصائص المكان تأثير على راحة سكانه وعدم شعورهم بالحرية وذلك يتجه أغلبهم إلى التعبير عن ذلك بشتى الطرق اللاحضرية .

أما خارج المسكن فإنه ينعدم نظام الطرقات فهي ضيقة وغير محددة خاصة إذا كانت المساكن متكونة من جدران من الخشب أو الصفيح فهي بذلك تأخذ نصيبا من الطرق ونظرا لضيق الممرات والطرق فإن الحركة تصبح صعبة وتطوق المارة بالإضافة إلى عدم وصول الخدمات الاجتماعية والصحية اللازمة ومختلف الخدمات الأخرى:[1]

تتسم هذه الأحياء بعدم النظافة وغالبا ما يؤثر هذا سلبا على صحة السكان وسلامتهم بما في ذلك من رمي القمامات والأوساخ دون مراعاة أساليب رميها وطرق التخلص منها ناهيك عن قذارة قنوات الصرف الصحي حيث تكون هذه الأخيرة مشتركة بين السكان وقلما تنظف رغم استخدام العائلات لمجرى مائي وهذا لعدم اكتراثهم لمدى خطورة انعدام النظافة سواء في المسكن أو خارجه وهذا من دواعي تهديد صحتهم وسلامتهم من الأمراض الخطيرة والمعدية.

غالبا ما تنعدم في هذه الأحياء الإضاءة وإشارات المرور عدم تنظيم الأسلاك الكهربائية مما يشكل خطرا على سكانه

[1] أحمد بوذراع، التطوير والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة الجزائر ص 23.

وعامة الناس بالإضافة إلى انعدام أماكن اللعب والترفيه والحدائق ويمكن تلخيص ما تقدم في أن العلامة المميزة لهذه الأحياء وجود فوضى في نظام السكن وتوزيع الطرقات وتتميز بالازدحام في المباني والسكن وليست بنايات قوية، نظرا لمواد البناء البسيطة مما يجعلها لا تصمد أمام الأمطار ولا أمام أدنى هزة أرضية فهي متهالكة آيلة للسقوط وبالتالي يكون سكانها في خطر كبير.[2]

ب-الخصائص السكانية:

تتميز الأحياء المتخلفة بالاكتظاظ السكاني حيث أن هناك دراسات وبحوث عديدة اهتمت بالتكوين السكاني لها وغالبا ما تكون هذه الفئات من المهاجرين إليها ومن أهم الاتجاهات ثقافة الفقر حيث أن هذه الأخيرة اهتمت بالتكوين البشري لهذه الفئات القاطنة بهذه الأحياء كالآتي من حيث التركيب النوعي والحالة الزوجية كان معظمهم من الذكور غير متزوجين لعدم توفرهم على مساكن من جهة وشدة فقرهم من جهة أخرى أما التركيب العمري ، فقد لوحظ أن غالبية المهاجرين من الفئات الشابة فقد تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين عاما من حيث أن مساكن هذه الأحياء لا تتناسب تماما مع حجم الأسر وأنماطها ولا تضمن سلامتها واستخداماتها للحاجات الضرورية.[3]

أما بالنسيبة للمستوى التعليمي فقد يقتصر على مدى تواجد المدارس والهيئات التعليمية ومدى اهتمامهم بالتعليم و مدى سلطة الأبوين على أولادهم، أما فيها يخص الأحوال المهنية فهي ترتبط بطبيعة الخدمات الاقتصادية المتوفرة وأنواع النشاطات المتواجدة في الحي حيث أن معظمها نشاطات بسيطة كالمحلات وأماكن الصناعات التقليدية والحرفية لذلك فإن تردي

[2] وليد عبد السلام فريوان، المؤتمر الإقصتادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، ص 09.

[3] وليد عبد السلام فريوان ، مرجع سابق، ص 12.

أحوالهم وفقرهم يتعلق بمستوى تعليم الفرد وما اكتسبه من تدريب وخبرة كما أنها تتصل بمشكلات أخرى عديدة كالبطالة وانخفاض الدخل والانحرافات والسرقة.[4]

إن معظم التحليلات السابقة على تنوعها نابعة من ثقافة مشتركة بين هؤلاء المهاجرين فهم من طبقة واحدة ومستوى واحد ومنه فإن للحي متخلف ثقافة خاصة ترتبط بنوعية السكان ومميزاته وهذه الثقافة هي " ثقافة الفقر ".[5]

ج-الخصائص الاجتماعية:

تتسم الأحياء المتخلفة بالنقص المستديم في الخدمات الاجتماعية والملحوظ في أغلبها وكذا نقص التسهيلات الضرورية التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية والإدارية والتعليمية والصحية والترفيهية وحتى الدينية منها والتي تكون عادة غير كافية وهذا ما يعني بدوره نقص النوعية الاجتماعية والثقافية بها كما عامل الاتصال والمواصلات يلعب دورا حيث أن الخدمات تكون بعيدة نوعها ما من هذه المناطق مما يعيق تحصيل الرغبة في التعليم خاصة الإناث.

كما أن انعدام المراكز الصحية وانعدام الوقاية من أهم خصائصها خاصة وأنها سبب في تفشي الأمراض وبالتالي يرتفع داخلها معدل الوفيات بسبب قلة وسائل نقل النفايات وتنظيف الأحياء، حيث أنه هناك علاقة بين نوعية الحياة داخل هذه الأحياء والأمراض والمعدية.

ومنه فإن تدهور الحالة الصحية لسكان الأحياء المتخلفة مرهونا بمدى حالتها من الناحية الطبيعية والعمرانية والاجتماعية التي يعيشونها.

---

[4] أحمد بوذراع ، التطوير والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ، منشورات جامعة باتنة الجزائر ص 23.

[5] محمد عاطف غيث، علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري داخل المعرفة، جامعة الإسكندرية، 1987.

أهم ظاهرة تسود هد الأحياء هي الفقر فلا شك أنه من أهم الأسباب التي تجبر الفرد على السكن بها وتمنعه من تغيير محل الإقامة حيث في هذا السياق أفاض علماء الاجتماع الحضري الأنثروبولوجيا الحضرية في تحليل الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمدينة بشكل عام ولإحيائها المتخلفة بالخصوص وانتهت معظم هذه التحليلات على تنوعها إلى حقيقة أساسية مفادها أن الحي المتخلف تسوده ثقافة خاصة ترتبط أساسا بنوعية سكانها ، ولما كانت السمة العامة التي تميز هذه المناطق فيزيقيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا يمكن حصرها في كلمة واحدة هي ثقافة الفقر.

غالبا ما تظم هذه الأحياء المهاجرين من الريف حيث يكونون من أولئك الذين لا يرحب بوجودهم إذا انتقلوا بهم لأنهم من مستوى ثقافي مغاير ويسرون على تقاليد لا تتماشى مع الحياة الحضرية وبذلك فإن هذه المناطق تعيش عزلة اجتماعية وهي من أهم خصائص هذه الأحياء وهذا ما يؤكده " عاطف غيث" حيث يقول " أن سكان هذه المناطق غالبا ما يكونون من أولئك الذين لا يرغب في وجودهم بمناطق أخرى إذا انتقلوا إليها إما لأنهم من مستوى ثقافي أقل أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تتلاءم أو تساير المناطق الأخرى ".

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من خصائص هذه الأحياء قد تبقى خاصية هامة ترتبط بالانحراف والجريمة فهي مأوى للمنحرفين والمجرمين والمتشردين والهاربين من الأحكام وكذا الباعة المتجولين حيث ينتشر الفساد الاجتماعي ويتبلور في المظاهر الغير اخلاقية[6]. أنها أحياء مزدحمة بالمباني والسكان ويسودها الفقر وتشكل عزلة اجتماعية بثقافتها كما تحوي إلى أنواع الجرم والانحراف والرذيلة كما ترتفع نسبة البطالة مقابل انخفاض دخلها ودخل أفرادها علاوة

[6] مصطفى الخشاب، علم الإجتماع الحضري ، دار المعارف الإسكندرية ، 1978 ص 209

على عدم الحفاظ على النظافة مما يسبب ارتفاع في عدة الوفيات إلى أن هذه السلبيات قد لا تتميز بهياكل الأحياء المتخلفة في العالم

د-الخصائص الاقتصادية:

من الناحية المادية فإن أوضاع سكانها متردية حيث أن هناك انخفاض في معدل دخل الأفراد وفضلا عن ذلك فإنهم إتخذو من هذه الأحياء أماكن سكنية ومجالات لأنشطتهم الاقتصادية أو مقر مزاولة الأشغال اليدوية الحرفية البسيطة برغم من ارتفاع معدلات البطالة.[7]

2. تصنيف المناطق المتخلفة:

مما لا شك فيه أن التراث السوسيولوجي يحفل بالكثير من المداخل المفسرة لظاهرة وجود الأحياء المتخلفة كما اهتم الباحثون بأنواع هذه الأحياء حسب وضعها وطبيعة السكان بها وقد بحث بيرجل الأحياء المتخلفة داخل الوسط الحضري من ناحية أوضاعها رغم تباين الآراء حول تصنيف المناطق المتخلفة وهي.

أ-**تصنيف بيرجل** : حيث قسم المناطق المتخلفة إلى ثلاث أنواع :

- **المناطق المتخلفة في الأصل: هي** التي نشأت منذ البداية أماكن غير لائقة للسكن وهي مناطق سكنية من الصعب إصلاحها وتحتاج بالضرورة إلى عملية الهدم والإزالة.
- **المناطق المتخلفة نتاج حركة السكان الأصليين:** هي التي نشأت بسبب الحركة والانتقال لسكانها الأصليين الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الوسطى أو الغنية والتي حل محلها سكان فقراء من الطبقة الدنيا وبالتالي تعرضت تلك المناطق إلى نوع من التدهور لتصبح منطقة سكنية متخلفة.

[7] مصطفى الخشاب، المرجع سابق، نفس الصفحة.

- **المناطق المتخلفة التي هي في طور الانتقال:**

وهي الأحياء التي تمثل أسوء الأحياء المتخلفة لكابتها ومع ذلك فإنها تقع في مرحلة انتقال من حي متخلف إلى حي مقبول ولكن ليس بالضرورة أكثر تقدما وهي غالبا تنشأ وتقع بمنطقة[8] الأعمال الفاسدة لذلك فإن الفساد الاقتصادي والطبيعي والاجتماعي سرعان ما يسودها أي أن هذا النوع من الأحياء المتخلفة إضافة إلى تردي أوضاعها فهي أماكن يأوي إليها المتشردين ومنازل العاهرات ويقوم على اقتصادها أصحاب أماكن الإدمان فهي بمعنى آخر متخلفة تتحدى الإصلاح.

ب-تصنيف جون سيلي : قام بتصنيف المناطق المتخلفة استنادا إلى نوعين أساسين من التفرقة بين السكان تلك المناطق يرى بالنسبة لبعض سكان المناطق الحضرية المتخلفة أن الإقامة في مثل تلك المناطق فرصة لا يمكن أن تتاح لهم في مناطق حضرية أخرى أما بالنسبة للبعض الآخر فإن الإقامة في تلك المناطق يمثل ظروف محلة بالرغم من عدم رغبتهم في الإقامة في تلك المناطق يمثل ظروف ملحة بالرغم من عدم رغبتهم في الإقامة والسكن في هذه المناطق ومن ثم صنف المناطق المتخلفة إلى أربعة أنواع من المناطق وذلك حسب وجهة نظر السكان أنفسهم في الإقامة نفسها .

السكان الذي يقيمون في المناطق الحضرية المتخلفة بالضرورة ولكن بصفة مؤقتة.

السكان الذين يقطنون المناطق الحضرية المتخلفة ويطلق عليهم اسم ذوي الفرص الدائمة.

السكان الذين يسكنون تلك المناطق ويطلق عليهم اسم ذوي الفرص المؤقتة ويرى سلبي أن السكان الذين يقيمون بالضرورة وبصورة مؤقتة في المناطق الحضرية المتخلفة هم الشرفاء أما

[8] أحمد بوذراع، التطور الحضري والمناطق الحضرية، المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، الجزائر ص 17.

ذو الفرص الدائمة فهم الهاربون من العدالة وذوي السوابق[9] أما ذوي الفرص المؤقتة فهم المبتدئين الذين يريدون تسلق السلم من أوله.

تصنيف تشارلز شوكس: تناول تقسيما آخر للمناطق المتخلفة ويشتمل هذا التقسيم على نوعين هما:

- **المناطق الحضرية المتخلفة ذات أمل** : وهي المناطق التي يعيش سكانها على أمل أن يتحركوا نحو داخل المدينة ويشاركون حياة سكانها وبعبارة أخرى هي مناطق يسكنها الوافدون الجدد إلى المدينة بسبب نزوحهم من الريف سعيا وراء حياة أفضل طلبا للاستقرار الجماعي الأهم ضمن أماكن سكنية أحسن من مناطقهم الأصلية وهذا رغم انعدام ضمان النجاح في حياتهم الجديدة إلا أن الأصل والطموح يدفعهم إلى الاعتقاد بأن تواجدهم في هذه المناطق ، ومن ثم فإن مساهمة مثل هؤلاء السكان في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة ذات نطاق ضيق غير أن لديهم مبررات وأسباب ما تجعلهم يستقلون ذلك في المستقبل .
- **المناطق الحضرية المتخلفة البائسة:** وهي مناطق ذات طابع بائس وتشكل نهاية لمرحلة بالنسبة لسكانها حيث فقدوا الأمل والطموح في حياة أفضل ولم يبقى لهم مقر سوى الإقامة والعيش في مثل تلك المناطق، ومن ثم يستسلمون للعيش فيها حتى نهاية حياتهم أي أنها مناطق يسود سكانها القنوط لما أصابهم من خيبة أمل[10] في تغيير هذه المنطقة وتعتبر بالنسبة لهم نهاية المطاف .

[9] أحمد بوذراع ، مرجع سابق ص 45.

[10] أحمد بوذراع ، مرجع سابق ، ص45.

ج-تصنيف زورباخ: صنف الأحياء المتخلفة إلى أربع نماذج الباحثون عن العمل من الطبقة الدنيا.

- فئات العمل الروتيني.
- الفئات العير متوافقة اجتماعيا.
- فئات الصراع.

النموذج الأول والثاني ينظر إليهما جائز على أنهما من أكبر جماعات سكان الأحياء المتخلفة ويتميزان بقاذورات محدودة في الحياة ويتمسكان بأعمالهما الروتينية الثابتة وأسلوب الحياة اليومي النمطي.

بينما النموذج الثالث من غير المتوافقين اجتماعيا وهؤلاء عاجزين عن ضبط سلوكهم وكثيرا ما يتعرضون للمشكلات والأزمات الاجتماعية ومن ثم يحاولون الانسحاب من المجتمع بالإدمان والتعاطي.

أما بالنسبة للنموذج الرابع فهم يميلون إلى الصراع والمغامرة لتحقيق أهداف شخصية يؤكدون فيها ذاتهم وكثيرا ما يخرج بهم الصراع عن المعايير الاجتماعية، وتحدي السلطة[11].

د-تصنيف هربرت جانر: وقد ميز بين نوعين من المناطق الحضرية المتخلفة في المدن الأمريكية هما:

- **منطقة الدخول:** ويجد المهاجرون من الريف إلى هذه المنطقة مكانا للاستقرار في المراحل الأولى من هجرتهم إلى المدينة، ويحاول هؤلاء المهاجرون أن تتكيف طريقة حياتهم ويطوعوا ثقافتهم بما يتلاءم مع البيئة الحضرية وبالتالي تعمل هذه المناطق

[11] أحمد بوذراع ، مرجع سابق ، ص48.

على جذب المهاجرين الأوائل من الدول الأوروبية، ثم الزنوج والبروتوريكو الذين عملوا على إيجاد التوافق بين ثقافتهم وأنظمتهم مع التجمع البشري في المناطق القروية الحضريين.

- **منطقة المنبوذين:** وهي المنطقة التي يعيش فيها هؤلاء المهاجرين الذين فشلوا في التكيف مع ثقافة المدينة أي أولئك السكان المنبوذين اجتماعيا ويطلق على مثل هذه المناطق بالأدغال الحضرية حيث توحي هذه المناطق بنوع من الكآبة والوحشية والعدوان.

هـ-تصنيف هارنجتون: صنف المناطق المتخلفة إلى نوعين.

النوع الأول: المناطق الحضرية القديمة المتخلفة

وهي أماكن إقامة تشكل عالما صغيرا وضيقا للغابية تسوده لغة وثقافة وديانة واحدة، إن هذه المناطق يتسم سكانها بالحركة والفعلية نحو المناطق المحيطة بهم.

النوع الثاني: المناطق الحضرية الجديدة المتخلفة

وهي أماكن إقامة يسكنها أنواع مختلفة من الشرائح الاجتماعية كالزنوج والبروتوريكو والفقراء والبض والمهاجرين من الريف والجبال المحيطة بالمدن.[12]

وكذا فإن تقسيم المناطق الحضرية المتخلفة التي تأوي المجرمين والهاربين من مواجهة الحياة.

المناطق المتخلفة التي يسكنها المهاجرين الذين قدموا من الريف إلى المدينة مهما كان لونهم وعنصرهم، حيث أثبتت الواقع أن الشرائح الاجتماعية تستطيع أن تبرهن من خلال نشاطاتها

[12] أحمد بوذراع ، مرجع سابق ، ص 49.

الاجتماعية العامة على أنها قادرة على تجاوز العقبات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية و أن تنجح في حياتها الجديدة مهما كانت الأسباب.[13]

3-وظيفة الأحياء المتخلفة:

تقوم الأحياء المتخلفة بكثير من التسهيلات الاجتماعية والاقتصادية المفيدة لسكانها منها تشجيعهم على ظاهرة التماسك الاجتماعي وتهيئتهم لمعرفة طرق العيش في المدن.

كما توجد أيضا من المهام المتعارف عليها ضمن الأحياء الحضرية المتخلفة أنها توفر نوعا ما من المساكن المناسبة لذوي الدخل المحدود وتعتبر مستقرا دائما للذين هاجروا إليها في بداية حياتهم أما في المدن التي تشهد حركة صناعية وتطورا حضاريا كبيرا فنجد أن المنطقة الحضارية المتخلفة لها وظائف عدة منها.

إن المهاجرين يبدؤون حياتهم بالإقامة حول أو داخل تلك المناطق وهذا يسهل عليهم وعلى أسرهم توفير بعض الأموال من مدخولاتهم واستخدامها في أغراض أخرى كما هو الحال بالنسبة لتوفير المهاجر الإيطالي ما يكفيه من المال لكي تلتحق أسرته به.

تسهل المنطقة الحضرية المتخلفة مهمة من بدأ حياتهم فيها بتمكينهم من توفير بعض المال لبداية أعمال بسيطة تساعدهم على تأجير المساكن في مناطق أفضل من مساكنهم الأصلية.

عملت المناطق المتخلفة في بداياتها الأولى على إقامة المستوطنات الجديدة وساعدت على تطويرها في أمكان عديدة من مدن العالم، ثم وفرت جوا مناسبا لاستقبال وتوجيه الوافدين الجدد إليها وذلك بتجهيزهم بما يمكنهم من التعرف على محيطهم الاجتماعي الجديد حين وصولهم وإيجاد عمل لهم ومساعدتهم في فهم طرق الحياة المتخلفة في المدينة، علاوة على وظائف

[13] عبد الكريم علي مصطفى، مشكلة الاحياء الفقيرة والهامشية، سنة 2011، ص 12.

المناطق المتخلفة التي تمثلت في إيواء المهاجرين ضمنها بل أنها أيضا تحتضن أولئك الذين تدهورت أحوالهم الاجتماعية وتعد هذه طبيعة ازدواجية لمهام المناطق المتخلفة.

وما يؤكدها ما ذهب إليه بوذراع حول إبراز أهم وظائف وأهم ما تقدمه الأحياء المتخلفة خاصة للطبقات الاجتماعية الدنيا نجد كل من ميرتون وهودج إذ يرى ميرتون أن طبيعة المناطق الحضرية المتخلفة ومهمتها الأساسية هي احتضان أولئك الذين رفضوا اجتماعيا من المناطق الأخرى، حيث تستقطب جميع الشرائح الاجتماعية مكانة هامة للأشخاص شديدي الفقر والراغبين في المساهمة في الحياة الحضرية الشيء الذي يؤدي التكيف الحضري والذي يدعم خاصة مواقف المهاجرين الذين يسعون إلى الإقامة في المدينة يتم ذلك غالبا في المناطق المؤقتة.

أما المناطق الحضرية المتخلفة المستديمة فإنها تعمل على تدعيم الموقف الاقتصادي لسكانها وذلك من خلال أعمالهم فيما واستثمارهم لمدخراتهم لحماية أنفسهم من البطالة في حالة توقفهم عن العمل والطرد من السكن.[14]

إلا أن هذه المناطق تحمي وتحافظ على المكانة الاجتماعية التي حصل عليها المهاجر للمنطقة التي تمكنوا من اقتنائها وهذا تمديدا لدخولهم في حلقة اجتماعية أخرى والإدلاء مثل هذه الوظائف في المناطق الحضرية المتخلفة نجد أن هناك متغيرات تتحكم في تقديم الوظائف منها:

[14] أحمد بوذراع ، مرجع سابق ص 22.

الموقع: يعني مدى قرب هذه المناطق من أماكن العمل والخدمات الاجتماعية المختلفة.

الاستقرار: ويقوم على تحديد مدى الحيازة المطلوبة والتي تتراوح بين الإقامة القصيرة المؤقتة والطويلة والتي تتطلبها الحيازة المستديمة.

القابلية: يعني بها مدى استيعاب هؤلاء السكان لأساليب الحياة الحضرية الحديثة ضمن فترى زمنية معينة والذي له علاقة بالموقع والاستقرار.

مستوى الدخل: ففي حالة مستوى الدخل المنخفض تكون مواقعها ذات أمد قصير مؤقت، أما إذا كانت مرتفعة الدخل فإن مواقعها تكون ذات أمد طويل ومستديمة كما تكون له قابلية للتطوير في المستقبل.

الأراضي المتوفرة: تكون المناطق الحضرية المتخلفة ذات طبوغرافية وعرة وصعبة نوعا ما وذلك في حال الدخل المنخفض بشرط أن تكون قريبة من سوق العمل والنشاطات الاقتصادية والصناعية المختلفة.

فاعلية تنفيذ القانون: هو الذي يحد من عملية الاستيلاء على الأراضي الخالية فيختار المهاجرون عادة أراضي بعيدة عن مراقبة السلطات، ومن ثم هذه المناطق تمثل خطوة إيجابية لغالبية سكانها نحو حل مشاكلهم.[15]

4-الأسباب التي تؤدي إلى قيام الأحياء العشوائية من جانب الدولة والآخرين

- الإهمال من قبل مالك الأراضي إذا كانت حكومية أو أشخاص والتردد في استقلالها.
- غياب الدور الرقابي والقانوني من الجانب الحكومي في المدينة مما يزيد من مساحة استغلال هذه الأراضي.

[15] أحمد بوذراع ، مرجع سابق ، ص24.

- الهروب من الضرائب التي يتم جبايتها من السكان المدينة وغياب هذا النوع من الضرائب في الأحياء العشوائية.
- عجز الدولة عن توفير سكن لائق لشرائح من المواطنين الذين يتصفون بضعف دخلهم والتي تقع مسؤولية كبيرة في توفير سكن مناسب ولائق.
- عامل الهجرة والنمو الديموغرافي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السكان.
- ضعف دعم الدولة لقطاعات السكان العامة المخصصة لذوي الدخل المتدني.
- تعدد وتداخل المتداخلين في ميدان التعمير.
- غياب التكوين، التقني والقانوني لدى بعض المسؤولين على القطاع.[16]

5-الأسباب التي تؤدي إلى السكن العشوائي من قبل الأفراد نفسهم

- الارتفاع الحاد لأسعار الأراضي بسبب المضاربات العقارية مما أبعد شريحة من المواطنين الفقراء من إمكانية حصولهم على قطعة سكنية يمكن بناءها بإمكانيات ذاتية.
- الفقر وتدهور القدرة الشرائية لشرائح كبيرة من المواطنين سواء أولئك القادمين من القرى (بسبب تهديد العالم القروي والغياب للبنى التحتية، الجفاف، العزلة) أو سكان المدن.
- قد تكون بسبب ظاهرة الإقصاء الاجتماعي.
- الصراعات الاجتماعية وهي واحدة من الأسباب التي تؤدي إلى السكن في العشوائيات فالحروب والطائفية تلعب دور كبير في تهجير الأفراد مؤدية إلى نشوء المشكلات الاجتماعية للأحياء العشوائية في عدت أماكن.
- قلة تكلفة الأحياء العشوائية بشكل كبير مقابل البناء المنظم فهي هدف للفقراء الذين لا يستطيعون تحمل نفقات السكن المنظم.

[16] أحمد صالح مهدي، أحمد ماهر حسوني، مرغام عبد المهدي، المشكلات الاجتماعية للأحياء العشوائية (دراسة ميدانية في محافظة القادسية، ص 19.

- هناك أسباب سياسية وهي اعتماد السياسيين على أصوات سكان الأحياء العشوائية والعرقلة المستمرة إزاء هذه الأحياء خوفا من خسارة الأصوات التي يحتاجونها.
- الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب زيادة الطلب على العمال في المدن الكبرى وهذا بدوره يؤدي إلى نشوء وتوسيع الأحياء العشوائية حول المدن الكبرى.[17]

6- أسباب نشوء الأحياء غير المخططة:

أ- **أسباب ديموغرافية:** وتتمثل في الزيادة المطرودة في عدد السكان الحضري في المدينة نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان، مما أدى إلى حدوث هجرات داخلية من الريف إلى المدينة بسبب الزيادة الطبيعية للسكان.

ب – أسباب اقتصادية: وتكمن في تردي الأوضاع الاقتصادية للمواطنين وغلاء الأراضي الحضرية مع ارتفاع أسعار مواد البناء وأجور العمال.

ج – أسباب تنظيمية: وتتعلق بالجوانب التالية:

- قصور في قوانين وآليات التخطيط التنظيمية من حيث غياب نظام تخطيط متكامل وقادر على معالجة مشكلات الإسكان، إضافة إلى عدم وجود مخططات معتمدة لبعض التجمعات في المدن والأراضي أو المناطق الواقعة خارج حدود المدن، وعدم إتباع سياسة تتعلق بتنظيم الملكيات الخاصة للأراضي.
- قصور في دعم الدولة لقطاع الإسكان والذي يبرز من خلال قلة الأراضي الحكومية وغلبة الملكيات الخاصة داخل المدن، إضافة لوجود أراضي بمساحات كبيرة على حدود

[17] مرجع سابق، أحمد صالح مهدي، أحمد ماهر حسوني مرغام عبد الهادي، ص20.

الدولة، ولكن لم يتم تخصصها، وعدم توفير إسكان شعبي اقتصادي ملائم لذوي الدخل المحدود.

- غياب الرقابة الإدارية للبلديات، أو عدم استطاعتها السيطرة على مناطق التجاوز[18].

7-قصور سياسية التنمية المتبعة:

تبنت الجزائر المنهج الاشتراكي، فكان التخطيط المركزي هو الآلية للخروج منغلقة التخلف، مما سارع في ظاهرة التحضر وتشبع المدن بالسكان.

أ- ظاهرة تشبع المدن الكبرى:

ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن، أدت إلى سوء التوازن بين التزايد السريع لعدد السكان في المدن وجمود حظيرة السكن الحضري، مما أدى غزوا الأحياء القصديرية، وانتشارها بشكل سريع حول.

ب-ظاهرة تشبع المدن الصغرى والوسطى:

نتيجة الهجرة والنزوح الريفي، أصبحت المدن المتوسطة والصغيرة تتوسع بطريقة فوضوية على حساب الأراضي الفلاحية، لتغطية احتياجاتها في السكن والخدمات والتجهيزات والمرافق العمومية مما جعل هذا الشخص يندفع إلى تقسيم أراضيه بطريقة عشوائية وبدون تخطيط وبيعها لأفراد بطريقة فوضوية، وبعقود عرفية مخالفة بذلك الأحكام قانون الشهر العقاري ، وهذا بسبب تخوفهم من عملية الاستيلاء عليها من قبل الإدارة في إطار ممارسة حقها في نزع الملكية من أجل المنفعة أو حفظها في الشفعة بغية توفير الحاجات ذات

[18] غادة محمود أحمد حسن، القوى المؤثرة على نمو المناطق العشوائية، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة.

المصلحة العامة والمنفعة العمومية ، بصرف النظر عن اللجوء المحتمل إلى إجراء نزع الملكية.[19]

8-أسباب ظهور المناطق العشوائية:

تتضمن أسباب ظهور المناطق العشوائية ما يلي:

أ) الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:

- الهجرة من الريف إلى الحضر، وكذلك الهجرة العكسية إلى القرى الواقعة في إطار المدن الكبرى، بالإضافة لضعف القدرة التمويلية لشراء وحدات سكنية جديدة.
- قلة فرص العمل بشكل عام في الريف وأقاليم الصعيد بشكل خاص.
- الميل العمدي لدى بعض الجماعات إلى السكن في المناطق غير مزودة بالمرافق الأساسية ومغلقة أمام اختراق الأجهزة الأمنية.
- ضعف الإمكانيات المادية يقابلها تزايد في أسعار الأراضي ومواد البناء والوحدات السكنية بمعدلات كبيرة لا تتناسب مع إمكانيات الفقراء.
- نقص الموارد المالية المتخصصة لإسكان محدودي الدخل، كما صعبت نظم التمليك المتبعة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي الحصول على المسكن للمواطن محدودي الدخل.
- تدخل الحكومة في خفض القيمة الإجارية لصالح الفقراء من جهة وارتفاع تكلفة الوحدة السكنية من جهة أخرى، أدى إلى اتجاه القطاع الخاص للعمل في المجال الإسكان

[19] غادة محمود، أحمد حسن، نفس المرجع.

المتميز وأحجامه عن الاستثمار في قطاع الإسكان لمحدودي الدخل، ترتب عليه قيام الأهالي بتوفير المسكن اعتمادا على أنفسهم.[20]

ب -الأسباب السياسية

اهتمام الدولة بتنمية وتطوير الحضر وإهمال الريف في مرحلة الستينات والسبعينات، أدى لاستمرار النزوح إلى المدن لنقص الاستثمارات في الريف وانعكاسه على تدهور البيئة الريفية، إذ بلغ متوسط الأجر السنوي للعامل الزراعي نصف قيمة متوسط الأجر السنوي للعامل على المستوى القومي.

عدم وجود مخطط إستراتيجي إقليمي للقاهرة الكبرى إذ تمت مناقشة فكرة المخطط الإقليمي من خلال لجنة التخطيط الإقليمي عام 1973 ولم تنفذ التوصيات حتى الآن.

تراجع الحكومة عن توفير المساكن لمحدودي الدخل 1961 إذ توجه التمويل إلى السد العالي كما تحول 75 %

من الميزانية للمجال العسكري وبالتالي تراجعت فيه الأهمية النسبية للإسكان في استثمارات خطط الدولة من 12.4 % في منتصف الستينات إلى 5.9 % عام 1979 على الرغم من تزايد الطلب على الإسكان ساعد على تفاقم العشوائيات انتشارا مساكن الإيواء في الفترة الأخيرة من قبل الحكومة لم تنهار مساكنهم أو تهدم لمقتضيات توسعة الشوارع أو بنائها أو بسبب قدم هذه المباني أو كنتيجة لتشرد الكثير بسبب وقوع الزلزال.

[20] غادة محمود، أحمد حسن، مرجع سابق.

التأخر في مواجهة الحالات العشوائية في حال قيامها، فالمشكلة تبدأ صغيرة يمكن القضاء عليها ثم تتفاقم فتصبح مشكلة إنسانية.[21]

ج –الأسباب الإدارية:

تراخي الأجهزة التنفيذية خاصة على المستوى المحليات وعدم الجدية في تطبيق العقوبات وتنفيذ الأحكام على المخالفين.

القصور في التشريعات وكثرة الثغرات التي تسمح بوجود العشوائيات.

- قرارات الإخلاء الإداري خاصة في المباني القديمة الآيلة للسقوط وعدم وجود البديل.
- قسوة قوانين البناء وبالتالي تؤثر على السوق البناء وتتسبب في ارتفاع الأسعار وعدم قدرت الناس على الاقتناء.
- تعدد الجهات المالكة لأراضي الدولة مما يصعب أمر الإزالة ويفقده.
- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (وزارة الزراعة والسياحة – الأوقاف – الإسكان – التنمية المحلية – التضامن الاجتماعي).[22]

د–أسباب أخرى متعددة:

ومن بين الأسباب الأخرى في زيادة نسبة النمو السكني العشوائي في العواصم العربية ما يلي:

- عدم وجود قوانين تحد من الهجرة الداخلية إلى المدن ولا سيما الهجرة الريفية، مما نجم عنه طفح ريفي في أطراف المدن الكبرى وكثافة سكانية عالية.

[21] السكن العشوائي في الأردن، من إعداد المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، جويلية 2011.

[22] غادة محمود أحمد حسن، القوى المؤثرة على نمو المناطق العشوائية، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة.

- رخص ثمن الأراضي الزراعية حول مدن العواصم مقارنة بثمنها داخل المدن، مما سهل خلال مرحلة زمنية سابقة شراء مساحة ما يكفي لبناء بيت في تلك المناطق بشكل سريع وبتكاليف قليلة.
- وجود فائض من القوى العاملة في الريف، والحاجة إلى العمل وانتشار البطالة وسوء المواسم الزراعية في سنوات عديدة.
- وجود أقارب سابقين للمهاجرين الجدد الذين يقدمون لهم المساعدة في تأمين مسكن سواء أكان إيجارا أم ملكا.
- عدم وجود مخططات تنظيمية لسد الحاجة المتزايدة للتوسع السكني في أطراف المدن الكبرى.
- عدم وجود قوانين فعالة تحد من ظاهرة السكن العشوائي من الامتداد ولا سيما أن السكن العشوائي هو تلبية عفوية لحاجة أساسية وهي السكن.
- سهولة إشادة المسكن العشوائي وسرعته بمواد أولية بسيطة من الخشب أو الطوب أو الزنك أو القصدير أو الحجر الرملي.
- تأوي هذه الأحياء فئات فقيرة ذات دخل محدود، لذلك ضواحي العواصم مكان مناسبا لإقامته. [23]

9-أنواع المناطق العشوائية:

تنقسم المناطق العشوائية على أساس موقعها من المدينة إلى قسمين رئيسين هما: المناطق العشوائية التي تقع داخل المدينة وتلك التي تقع خارجها.

[23] قاسم الريداوي، مشكلة السكن العشوائي في المدن الكبرى، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول ،2012.

أ – **مناطق السكن العشوائي داخل المدن:** هي مناطق مكونة من مباني ملائمة للسكن ولا يمكن إدخال صلاحيات عليها، غالبا ما تتواجد في الأحياء القديمة للمدينة، سكانها فقراء أو ذو مستوى مادي محدود، هذه المناطق تكون موضوع إزالة وإعادة الأحياء من خلال تدخل الدولة، من خلال مشاريع التحسين والتجديد الحضري.[24]

ب – **مناطق السكن العشوائي خارج المدن** : تقع على أطراف المدن وخارج نطاق الخدمات الحضرية أو ما يصطلح عليه بحدود المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P DA UHORS) غالبا ما تكون فوق أراضي ملك الدولة كالأراضي الزراعية الهامشية أو على أطراف المناطق الصناعية : تنقسم بدورها إلى نوعين :

- **مناطق مؤقتة:** غالبا ما تكون ذات بنايات هشة ومتدهورة يتم هدمها وإزالتها لتحل محلها مناطق جديدة مخططة تستفيد من مزايا الموقع.
- **مناطق دائمة:** غالبا ما تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة.[25]

[24] فتيحة طويل، مرجع سابق

[25] حسين بولمعيز ، قرفية الصدق ، السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري في المدن الصغيرة ، مدينة الحروش نموذجا، ص 5.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره نخلص بان للأحياء العشوائية عدة أسباب لظهورها ونشأتها منها اقتصادية واجتماعية مما جعلها حقيقة في ارض الواقع وتفرض نفسها كتجمعات سكانية سواء داخل أو على ضواحي وأطراف المدن وأيضا تصنف هاته الأحياء على عدة عوامل منها موقعها بالنسبة للمدينة.

1. المجال الجغرافي والبشري:

تقع مدينة طولقة في الناحية الغربية لولاية بسكرة تقدر مساحتها 225 كلم، يبلغ عدد سكانها 65000.00 وتقع على محور الطريق الوطني رقم 46.

يحدها من الشمال بلد أم دوكال، بيطام، باتنة، ومن الجنوب بلدية ليوة، برج بن عزوز، ومن الغرب فوغالة، واد زرزور، الشعيبة، أولاد سليمان وتبعد مدينة بسكرة مقر الولاية 37 كلم.

ويعتبر حي " سيدي رواق " من الأحياء العشوائية في مدينة طولقة وتقع في الجهة الشمالية الشرقية يحدها شمال الطريق الوطني في جنوب المدينة شرقا حي فرفار وغربا محطة المسافرين.

حيث يضم 6 مقاطعات وتبلغ مساحة حي سيدي رواق 133.55 هكتار.[1]

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة طولقة.

الجدول رقم (2) يوضح مقاطعات حي سيدي رواق:

المقاطعات	العدد الإجمالي	إناث	ذكور
1 / الجهة الغربية	1189	605	584
2/ الجهة الجنوبية	1287	661	626
3/ وسط الحي	933	443	490
4 / الجهة الشمالية	1106	556	550
5/ الجهة الشمالية الشرقية.	1148	569	579
6 / الجهة الجنوبية الشرقية	1367	670	697

المصدر الجدول الإجمالي لبلدية طولقة الإحصاء العام الخامس لسكان 2008

2. المجال الزمني:

الفترة الأولى: تم التعرف على ميدان الدراسة يوم 10 مارس 2019 م لمدينة طولقة بحي سيدي رواق.

بحيث كانت أولى الخرجات الاستطلاعية لميدان الدراسة.

الفترة الثانية:

تم النزول إلى ميدان الدارسة من أجل إجراء مقابلة مع الأمين العام للبلدية ورئيس مصلحة العمران، حيث تحصلنا على سجلات ووثائق تخص مخطط شغل الأراضي لمدينة طولقة الجدول الإجمالي لبلدية طولقة (سجل الإحصاءات).

الفترة الثالثة:

قمنا بتوزيع استمارة الاستبيان يوم 02 ماي 2019 م وتم جمعها في، 03 و04 و05 ماي 2019 م

3. الإجراءات المنهجية

المنهج المستخدم:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك لطبيعة الموضوع المدروس وتماشيا مع الظاهرة الحضرية من حيث الوضع الراهن لحي سيدي رواق، بحث يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة في إطارها الزماني والمكاني، وبعد الملاحظة المباشرة لكل ما هو موجود في الحي العشوائي من آثار اجتماعية وعمرانية وانعكاساتها على الأفراد القاطنين بالحي.

وتلخص ذلك أيضا من خلال الإطلاع على السجلات والوثائق الموجودة بالبلدية المعنية والمتعلقة بمصلحة العمران للأحياء العشوائية بالمدين.

4. أدوات جمع البيانات:

تفرض طبيعة البحث وخصائص الظاهرة المدروسة والمنهج المطبق نوعية الأدوات المستعملة في البحث.

يحث تمد الاعتماد على أداتين في دراستنا وهما:

المقابلة:

تعرف المقابلة بأنها مواجهة الباحث للمبحوث بأسئلة منظمة ومرتبة ومنسقة بهدف كشف جانب من جوانب الظاهرة المدروسة في البحث[1].

بحيث وقع الاختيار على إطاريين في مصلحة العمران على رئيس مصلحة والأمين العام للبلدية.

استمارة الاستبيان :

وهي أداة رئيسية في البحث نسعى من خلالها إلى التعرف والكشف عن آثار وانعكاسات الحي العشوائي على الأفراد اجتماعيا وعمرانيا.

حيث تم الاعتماد على ثلاث محاور:

المحور الأول: البيانات الشخصية

المحور الثاني: انعكاسات الأحياء العشوائية من الجانب الاجتماعي في الوسط الحضري.

المحور الثالث: انعكاسات الأحياء العشوائية من الجانب العمراني في الوسط الحضري

وتم توزيع 70 إستبانة في 6 مقاطعات وتم إستراجاع 60 إستبانة نظرا لطبيعة العمل لأفراد الحي

وتحفظ البعض من الإدلاء بالإجابات.

[1] بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلالي منهجية العلوم الإجتماعية، الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2004، ص 270.

5. عينة البحث وكيفية اختيارها:

تعرف العينة بأنها مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية حيث تحمل مواصفات وخصائص مجتمع الدراسة أي يقصد بأنها تمثل المبحوثين للمجتمع الأصلي الماخوذين منه.

وتم اختيار العينة العشوائية البسيطة.

والتي تعرف كالتالي: هي العينة التي يكون لكل مفردة من مفردات المجتمع الإحصائي الذي أخذت منه، نفس الفرصة بأن تكون ممثلة في هذه العينة وهي تستخدم عندما يكون المجتمع الإحصائي متجانس.

واعتمدنا هذا النوع من العينة لطبيعة عمل مجتمع دراسي يمارسون أغلبهم النشاط الفلاحي ويشتركون في عدت خصائص اجتماعيا وعمرانيا، ولضمان التمثيل الحقيقي لكل الأفراد.[1]

وبما أن مجتمع الدراسة (حي سيدي رواق مقسم إلى ستة مقاطعات فإنني قمة بحساب النسبة كالتالي:

أ: أخذ نسبة 1 % والإعتماد عليها من عدد سكان المقاطعة الواحدة .

ب: أي نسبة 6 % من المجموع الكلي لمجتمع الدراسي .

للإلمام بجميع أفراد المقاطعات وتعميم نتائج الدراسة

الجدول رقم:(03) يوضح طريقة تحديد عينة الدراسة.

المقاطعات	عدد السكان	عدد الإستمارات
أ: الجهة الجنوبية	1189 . 1 / 100 = 11.89	12
ب: الجهة الجنوبية	.1287 1 / 100 = 10.87	13

[1] فضيل دليو وعلي غربي وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية ، ص 141.

ج: الجهة الشمالية	1106 . 1 / 100 = 11.06	11
د: وسط الحي	933 . 1 / 100 = 9.33	9
هـ: الجهة الشمالية الشرقية	1184 . 1 / 100 = 11.84	11
ي: الجهة الجنوبية الشرقية	1367 . 1 /100 = 13.67	14
70		

المصدر: الجدول الإجمالي لبلدية طولقة إحصاء العام الخامس لسكان 2008

تمهيد:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الرابع للإجراءات المنهجية للدراسة، ومن خلال وصفنا العام للمجال البشري والجغرافي لمجتمع الدراسة والمجال الزمني الذي تمت فيه الدراسة الميدانية، وتعريفنا للمنهج الذي وظفناه في دراسة الأحياء العشوائية وانعكاساتها فقد خصصنا هذا الفصل للتحليل واستنتاجات الدراسة الميدانية

الجدول رقم(04): يوضح الفئة العمرية لعينة الدراسة

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
من 17 إلى 26	23	% 38,3
من 27 إلى 36	31	% 51,7
من 37 فأكثر	6	% 10
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(01): يوضح الفئة العمرية لعينة الدراسة

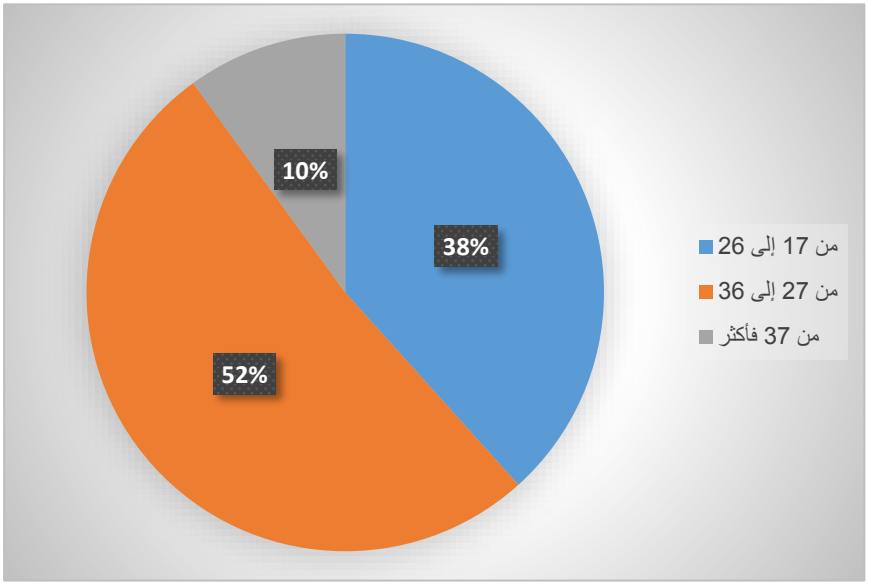

التحليل: يتبين لنا من خلال استقرائنا للنسب المتحصل عليها أن معظم العينة هم من الشباب أي من27 إلى 36 سنة بنسبة تقدر بـ51,7 % وتواجد هذه الفئة داخل الحي بكثرة مقارنة بالفئات الأخرى نظرا لعامل البطالة التي يعاني منها اغلب شباب المدينة وخصوصا حي سيدي رواق، ثم تليها فئة ما بين 17 إلى 26 بنسبة 38,3% لأن أغلب هاته الفئة لا تزال تزاول الدراسة ثم فئة 37 سنة فأكثر بنسبة قدرت بـ 10% وهذا يرجع إلى ممارسة هاته الفئة نشاط الفلاحي في ضواحي المدينة.

الجدول رقم (05): يوضح المستوى التعليمي لعينة الدراسة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	10	%16,7
ابتدائي	8	% 13,3
متوسط	14	% 23,3
ثانوي	14	% 23,3
جامعي	14	% 23,3
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(02): يوضح النسب المئوية للمستوى التعليمي لعينة الدراسة:

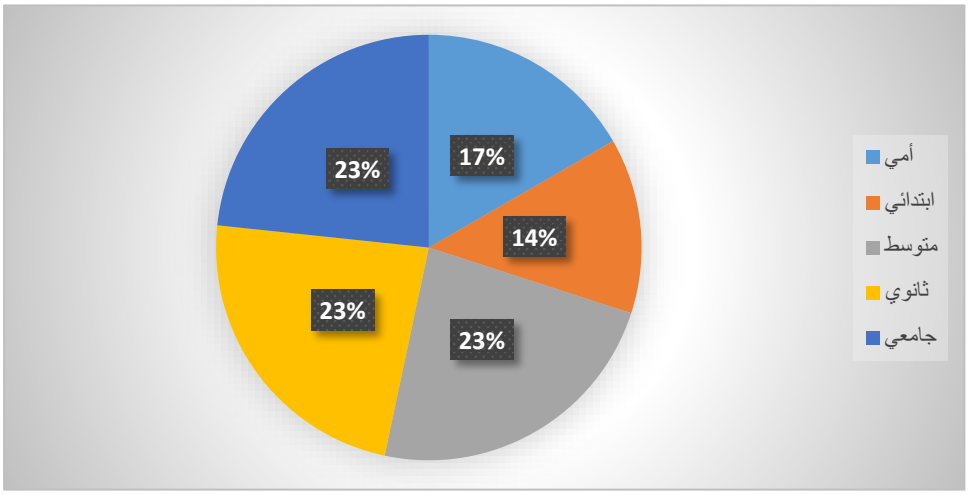

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن المستوى التعليمي للعينة المدروسة ينحصر بين مستوى المتوسط والثانوي والجامعي وذلك بنسبة قدرت ب23,3% لكل مستوى وهذا مؤشر يدل على أن اغلب عينة الدراسة ذات مستوى تعليمي جيد، بينما نلاحظ أن نسبة الأميين قدرت ب 16,7% وهذا بسبب الظروف الاجتماعية الكادحة للأسر ثم نسبة المستوى الابتدائي قدرت ب 13,3% وذلك لانقطاع هاته الفئة من اجل إعالة أسرهم.

الجدول رقم (06): يوضح عدد الغرف داخل المنزل:

عدد الغرف	التكرار	النسبة المئوية
من 2 إلى 4	42	% 70
من 4 إلى 6	18	% 30
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(03): يوضح النسبة المئوية لعدد الغرف:

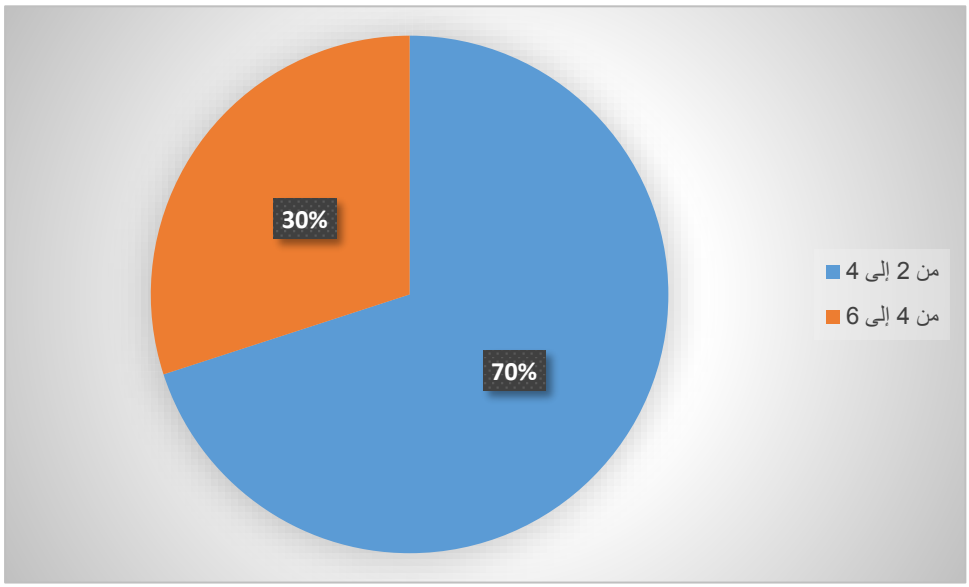

التحليل: من خلال الجدول يتضح لنا بأن عدد الغرف من (2إلى 4) يقدر بنسبة 70% وذلك يرجع إلى عدم القدرة على تكاليف البناء والظروف الاجتماعية المتدهورة للأسرة وغالبا ما تكون نوعية المسكن هشة ,بينما من (4 إلى 6) غرف قدرت بنسبة 30% وذلك من خلال حجم الأسرة وعدد الأفراد الذين يعيشون في منزل واحد.

الجدول رقم (07): يوضح الحالة المهنية لعينة الدراسة.

الحالة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
عامل	22	% 36,7
بطال	38	% 63,3
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(04): يوضح النسب المئوية للحالة المهنية لعينة الدراسة.

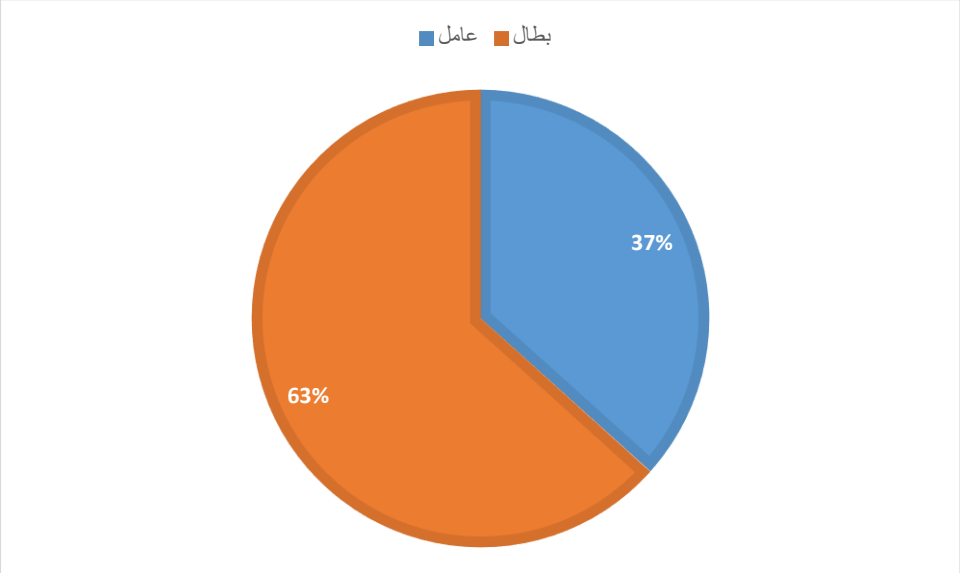

التحليل: يتبين لنا من خلال الجدول بان اغلب عينة الدراسة يعانون من البطالة وذلك بنسبة 63,3% وهذا بسبب انعدام مناصب العمل في المدينة بينما نجد نسبة 36,7% عمال سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي كممارسة النشاط الفلاحي.

الجدول رقم (08) : يوضح غياب مركز امن بالحي من عدمه

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	47	% 78,3
لا	13	% 21,7
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(05): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم1 لعينة الدراسة

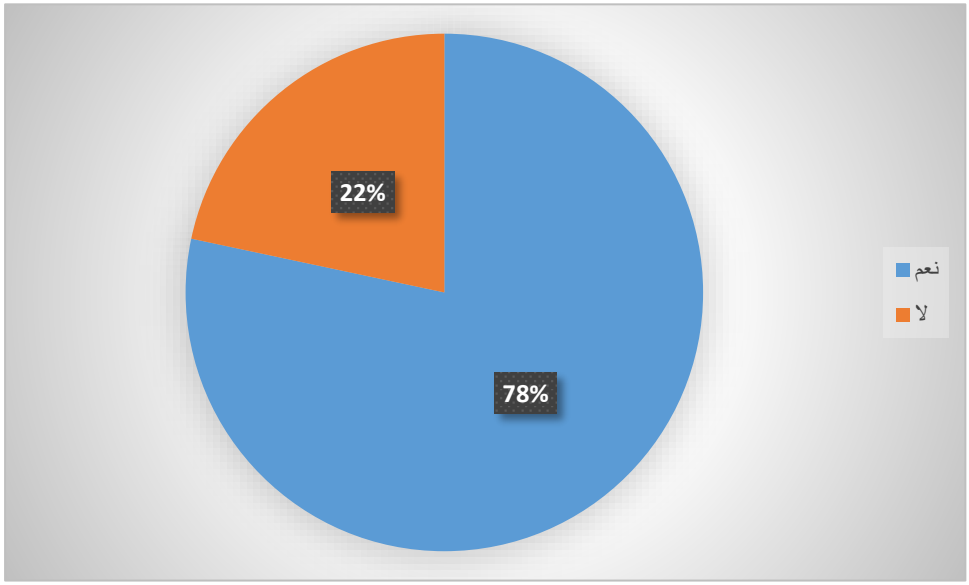

التحليل: من خلال الجدول يتضح لنا بان نسبة 78,3% أكدت على غياب مراكز الامن في الحي ،بينما نجد نسبة 21,7% أكدت عن وجود مراكز الأمن داخل الحي، وذلك بحكم أن سكان الحي تربط بينهم روابط أسرية وعلاقات اجتماعية وطيدة وقرب بعض مقاطعات الحي لمركز المدينة، بينما نلاحظ غياب مراكز الأمن في باقي مقاطعات الحي يساعد على تفشي ظاهرة الجريمة هذا لانعدام الرقابة القانونية داخله مما يثبت وجود أثر سلبي من الناحية الاجتماعية لانعدام الأمن فيه، وهذا ما يؤكده برلمان وارجع سبب هاته الجرائم إلى ارتباط

سلوكاتهم بالأفكار الريفية الغير ملائمة في الوسط الحضري وذلك بسبب شعورهم بالغربة في وسط الثقافة الحضرية المحيطة بهم.

الجدول رقم(09): يوضح غياب المرافق العمومية داخل الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	38	% 63,3
لا	22	% 36,7
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(06): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 2 لعينة الدراسة

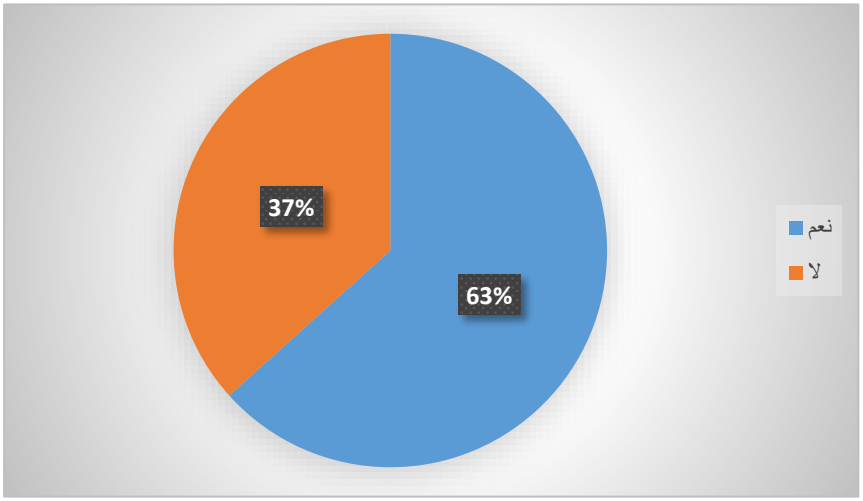

التحليل: من خلال النسب الموجودة في الجدول أعلاه نجد نسبة 63,3% أكدت على غياب المرافق العمومية داخل الحي، بينما نجد نسبة 36,7% أكدت عن وجود المرافق العمومية في الحي.

نلاحظ من خلال النسب المئوية وجود أثر سلبي لانعدام المرافق العمومية في الحي، لأنها تدفع بالشباب إلى الانحراف الأخلاقي وذلك بممارسة أشطة غير قانونية وغير أخلاقية في ظل انعدام هاته الأخيرة

حيث يقضي اغلب الشباب أوقاتهم في تعاطي المخدرات أو السرقة سواء داخل الحي أو على أطرافه

الجدول رقم (10): يوضح انخفاض مستوى الدخل

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	42	% 70
لا	18	% 30
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(07): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 3 لعينة الدراسة

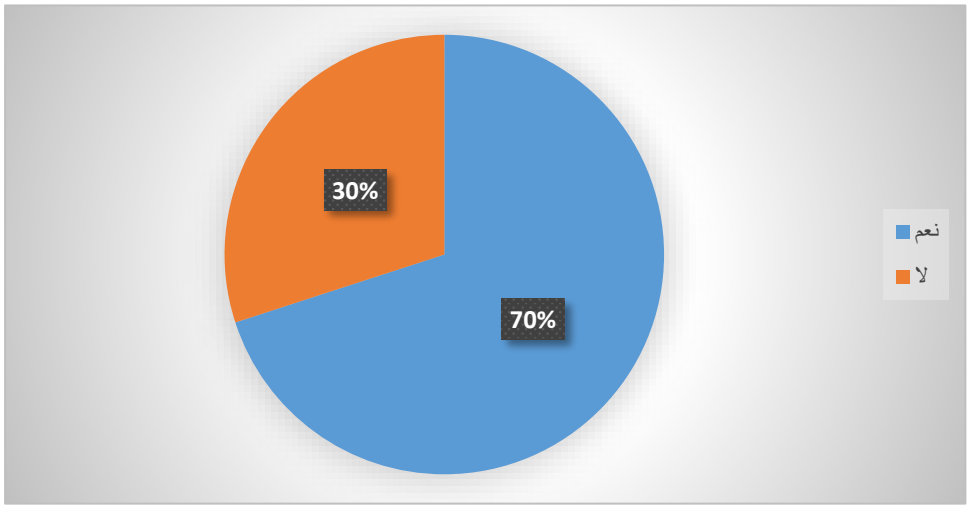

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول بان نسبة 70% من عينة الدراسة أكدت بان انخفاض الدخل يؤدي إلى عدم تلبية متطلبات الفرد والأسرة الأساسية واليومية بسبب الغلاء المعيشي وانتشار ظاهرة البطالة داخل الحي، بينما نسبة 30% تعارض وذلك بسبب اقتناء ما هو ضروري فقط من متطلبات اليومية وهنا أيضا قد يكون الدخل الفردي المنخفض حافز على امتهان عدة أعمال غير شرعية وممارسات لا أخلاقية داخل الحي بحجة تحسين مستوى الدخل

الجدول رقم (11): يوضح انعدام الإنارة العمومية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	34	% 56,7
لا	26	% 43,3
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(08): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 4 لعينة الدراسة

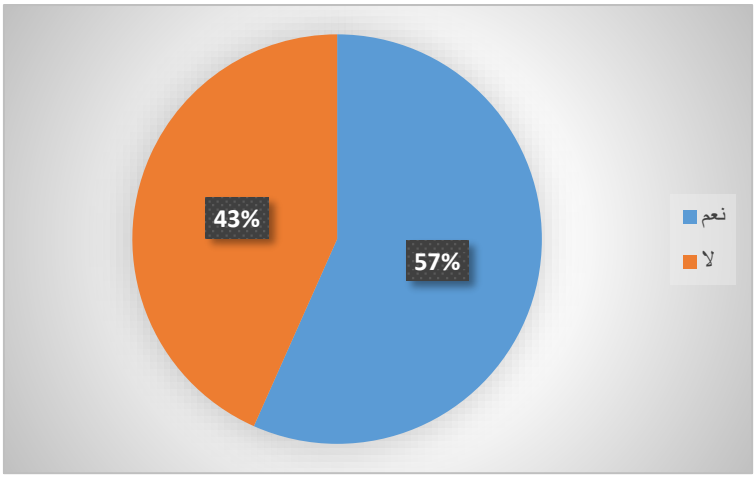

التحليل: من المعطيات والنسبة الموضحة في الجدول نلاحظ بان نسبة56,7% أكدت على عدم وجود الإنارة العمومية داخل الحي، بينما نسبة 43,3% أكد على وجود الإنارة العمومية. فنلاحظ وجود أثر سلبي لانعدام الإنارة العمومية وذلك بسبب انتشار جريمة السرقة ليلا وسهولة التستر والاختباء في الحي، واستعمال الحي كأوكار للمجرمين لصعوبة وصول دوريات الشرطة إليها مما سهل عليهم ممارسة عدة نشاطات غير قانونية وخصوصا في انعدام الإنارة العمومية لعدم كشف تحركاتهم.

جدول رقم(12): يوضح عدم وجود قنوات الصرف الصحي داخل الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	42	% 70
لا	18	% 30
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(09): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 5 لعينة الدراسة

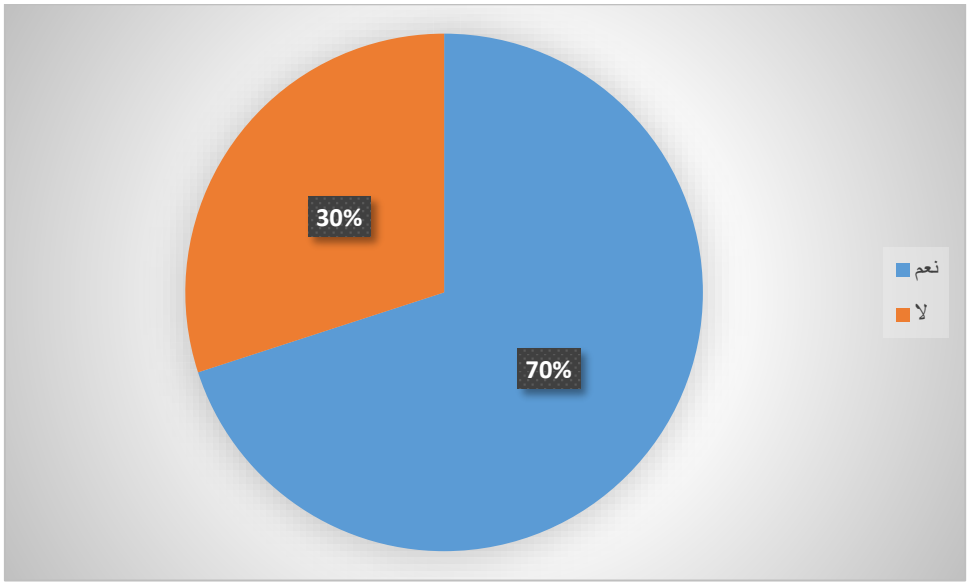

التحليل: نلاحظ من خلال النسب في الجدول بان نسبة 70% أكدت على عدم وجود قنوات لصرف الصحي، بينما نجد نسبة 30% أكدت على وجود قنوات الصرف الصحي داخل الحي.فمن خلال هاته النسب نلاحظ بوجود أثر سلبي لعدم وجود قنوات الصرف الصحي داخل الحي وذلك بسبب تجمع وركود مياه الصرف الصحي في الطرقات للحي مما يسبب بعض الأمراض وانتشار الحشرات الضارة والرائحة الكريهة داخل الحي كما هوا موضح في الفصل الثاني للدراسة المقاربات النظرية للأحياء العشوائية (الفقر والأحياء المتخلفة)

جدول رقم(13): يوضح التنشئة الاجتماعية داخل الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	39	% 65
لا	21	% 35
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(10): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 6 لعينة الدراسة

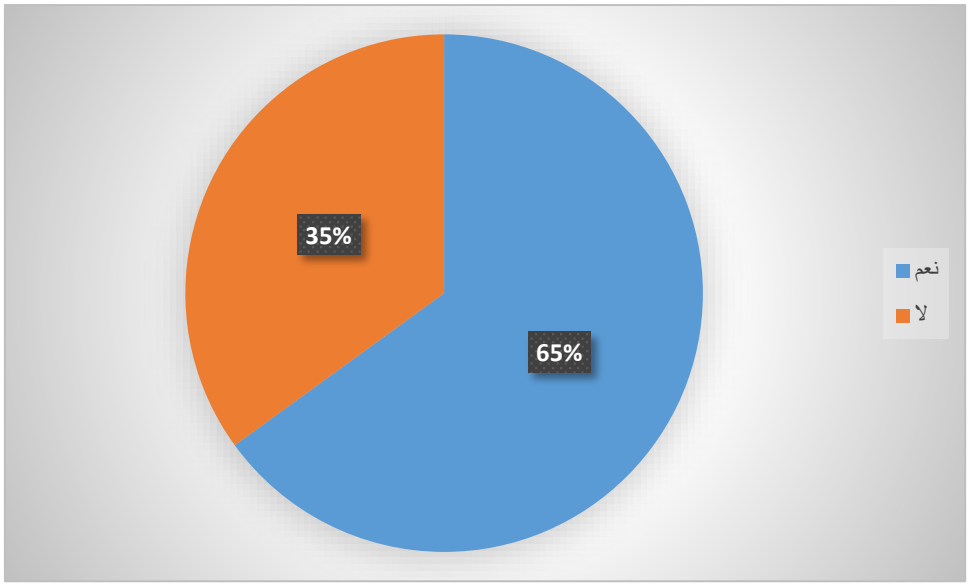

التحليل: من خلال النسب الموضحة في الجدول نجد نسبة 65% من عينة الدراسة أكدت بان الحي ملائم للتنشئة الاجتماعية لأفراد أسرتهم وذلك بسبب الروابط الاجتماعية بين أفراد الحي وعلاقات الجيرة والتضامن والروابط القرابية بين سكان الحي بينما نجد نسبة 35% أكدت بان الحي غير ملائم للتنشئة الاجتماعية وذلك لانعدام القيم الأخلاقية وقلة المرافق العمومية ودور التنشئة في الحي ،وهذا ما يوضحه أوسكار لويس، في ثقافة الفقر بان الثقافة تتكون من مجموعة شائعة من العناصر داخل الأحياء العشوائية أو المتخلفة حيث نجد صعوبة في اندماجهم مع غياب الوعي والقيم الأخلاقية داخل الحي كما هو موضح في الفصل الثاني المقاربات النظرية للأحياء العشوائية من دراستنا.

الجدول رقم(14): يوضح إذا كان الجواب لا لماذا

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الممتنعون	21	% 35
غياب القيم الأخلاقية	10	% 16,7
قلة المرافق العمومية	14	% 23,3
غياب الأمان	10	% 16,7
طبيعة الحي غير ملائمة	3	% 5
غياب المؤسسات الأمنية والعسكرية	2	% 3,3
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(11): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال الفرعي رقم 7 لعينة الدراسة

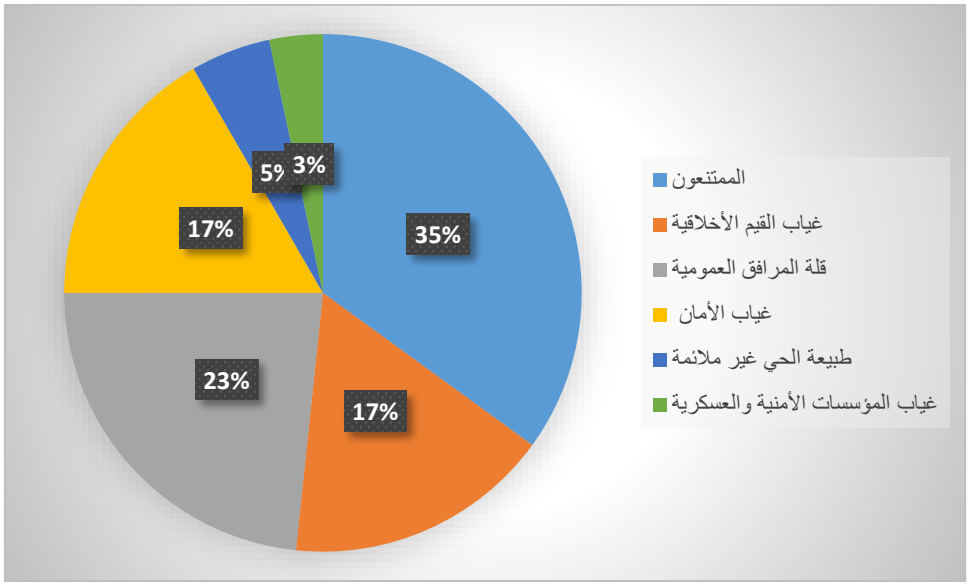

التحليل: وذلك لعدة أسباب منها انعدام الأمن والأمان بالإضافة إلى انعدام القيم الأخلاقية وانتشار الآفات الاجتماعية والكلام البذيئ والفاحش داخل الحي وعدم توفر ابسط المرافق التي تساعد على التنشئة الاجتماعية السليمة لأفراد الأسرة.

جدول رقم(15): يوضح عدم وجود قاعة العلاج داخل الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	% 46,7
لا	32	% 53,3
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(12): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 8 لعينة الدراسة

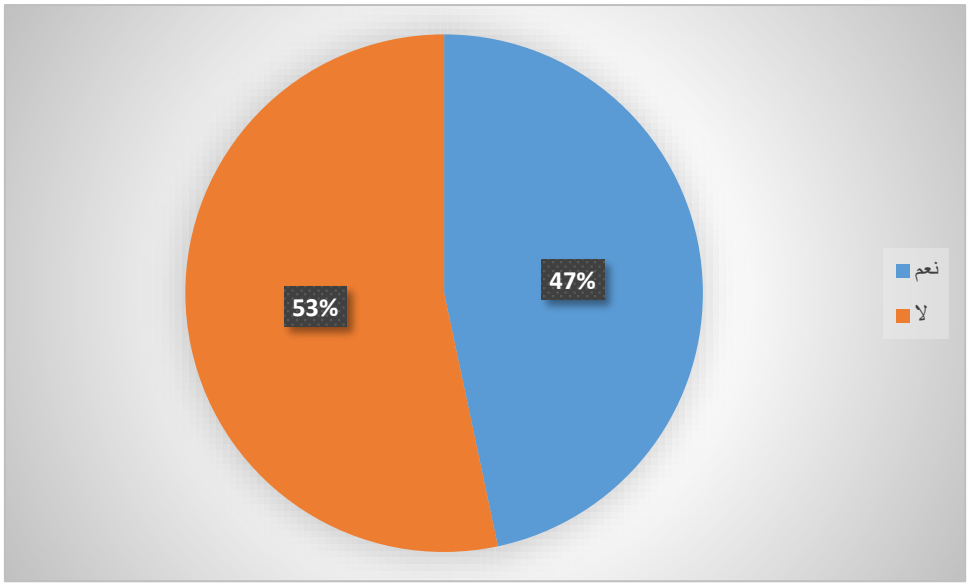

التحليل: يوضح الجدول من خلال النسب المئوية المدونة بان نسبة 53,3%أكدت على عدم تواجد قاعة علاج داخل الحي، بينما نجد نسبة 46,7% أكدت على وجود قاعة علاج داخل الحي، نلاحظ وجود أثر سلبي لعدم وجود قاعة علاج داخل وذلك بسبب حرمان سكان الحي من تلقي الخدمات الصحية وصعوبة التنقل إلى وسط المدينة لتلقي الرعاية الصحية اللازمة وهذا ما تأكده النظرية الهامشية الحضرية بانعدام تواجد المرافق والخدمات الصحية داخل الأحياء العشوائية

الجدول رقم(16): يوضح طبيعة العلاقات داخل الحي

نوع العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
علاقات تضامن	34	% 56,7
علاقات صراع	26	% 43,3
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(13): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 9 لعينة الدراسة

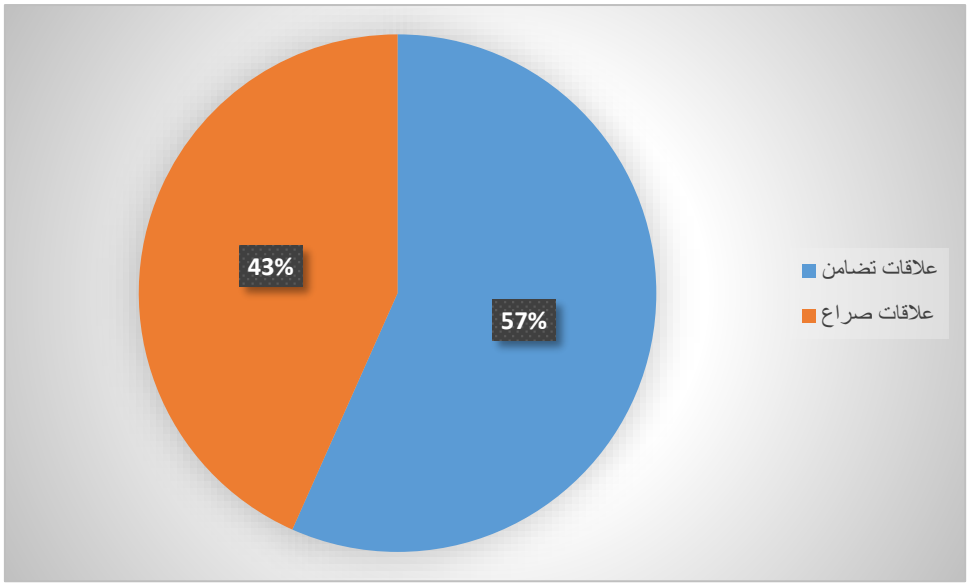

من خلال استقرائنا لجدول نلاحظ بان نسبة 56,7% أكدت بان طبيعة العلاقات داخل الحي هي علاقة تضامن وذلك بسب العلاقات الاجتماعية الوطيدة بين سكان الحي والروابط القرابية بينما نجد نسبة 43,3% أكدت على وجود علاقات صراع بين سكان الحي وذلك بسبب النزاعات القائمة بينهم سواء على الحدود المجالية للمسكن أو غياب القيم الأخلاقية في انتهاك الحرمات أو استغلال الطرقات أو المساحات لأغراض شخصية في ظل غياب الرقابة القانونية وصعوبة اندماجهم في الوسط الحضري لاعتبارات قيمية وثقافية (أفكار ريفية).

الجدول رقم(17): يوضح سبب التلوث داخل الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
عدم وجود حاويات القمامة	41	% 68,3
عدم استفادة الحي من شاحنة النظافة	19	% 31,7
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(14): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 10 لعينة الدراسة

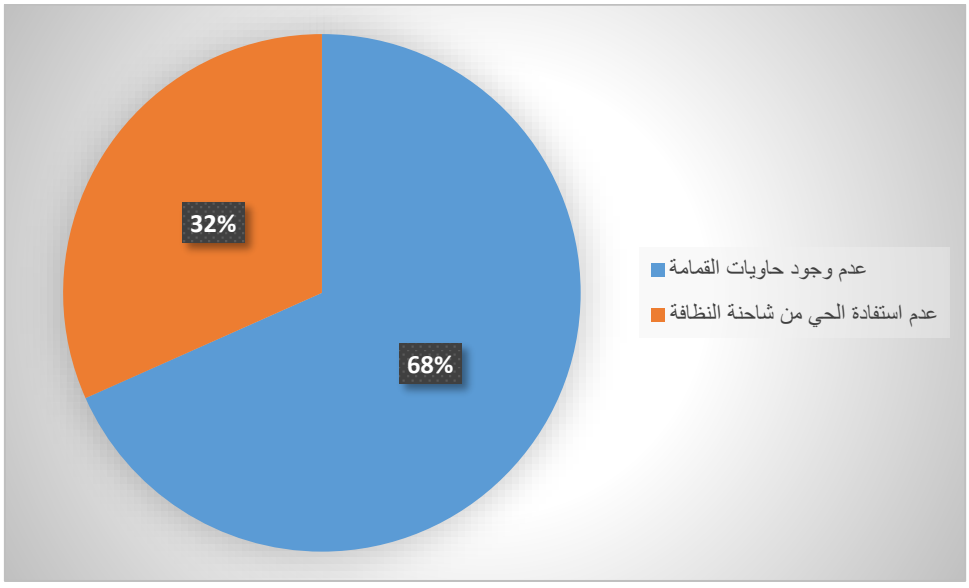

التحليل: يوضح الجدول بان نسبة 68,3% من عينة الدراسة أكدت بأن سبب التلوث داخل الحي يرجع لعدم وجود حاويات القمامة سواء كانت موجودة وتم تخريبها أو لم تكن موجودة أصلا بينما نسبة 31,7% ترجع سبب التلوث داخل الحي لعدم استفادة الحي شاحنة قمامة وذلك بسبب عدم إدراج حي سيدي رواق ضمن الأحياء المستفادة من خدمات النظافة، وذلك لان حي سيدي رواق حي غير مخطط وغير مدرج ضمن الأحياء المخططة مما يجعل سكان الحي محرومين من عدة خدمات الاجتماعية

الجدول رقم(18): يوضح عدم توفر الحي على مرافق للتعليم

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31	% 51,7
لا	29	% 48,3
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(15): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 11 لعينة الدراسة

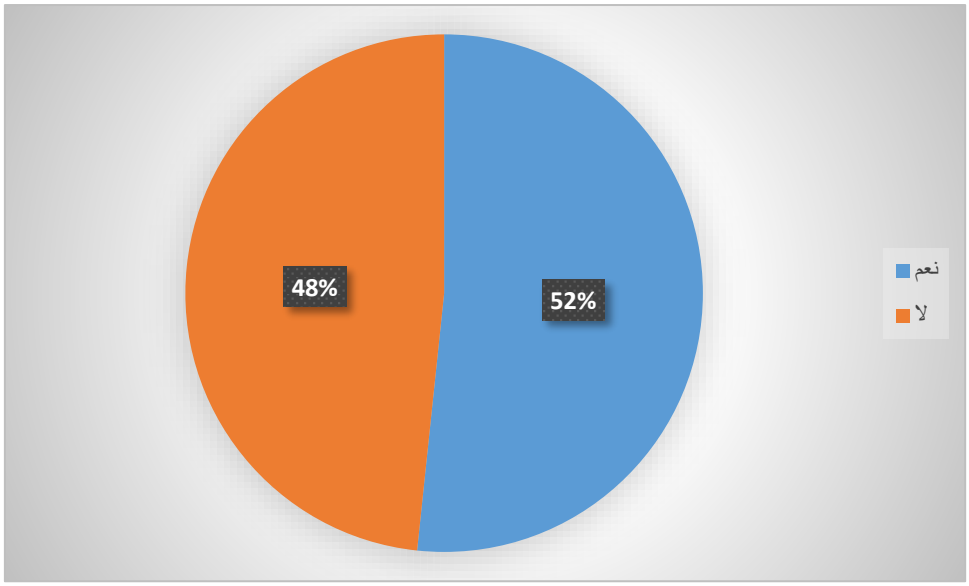

التحليل: من خلال استقرائنا إلى النسب المئوية المدونة في الجدول نجد نسبة 51,7 % أكدت على وجود مرافق تعليم داخل الحي بينما نجد نسبة 48,3% أكدت على عدم وجود مرافق تعليم داخل الحي وذلك لان حي سيدي رواق من أكبر الأحياء في مدينة طولقة وتم تقسيمه إلى 6 مقاطعات وهذا التضارب بين الأجوبة بتواجد مرافق من عدمه ربما راجع إلى وجود مرافق في مقاطعات وعدم وجودها في مقاطعات أخرى.

الجدول رقم(19): يوضح عدم وجود مؤسسات إدارية من عدمها:

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا	60	% 100
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(16): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 12 لعينة الدراسة

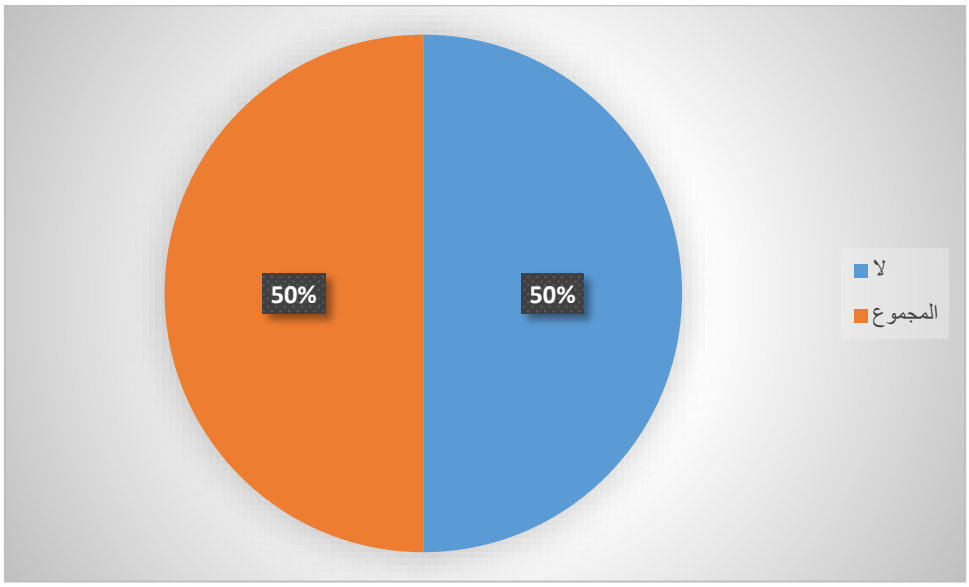

التحليل: يبين الجدول من خلال المعطيات والنسب المئوية بان النسبة الساحقة التي قدرت ب 100% أكدت على عدم وجود مؤسسة إدارية (ملحقة بلدية) داخل الحي لتسهيل عليهم استخراج وثائقهم الإدارية مما يشكل لهم عائق في التنقل إلى وسط المدينة من حيث تكلفة التنقل وعامل الوقت

الجدول رقم(20): يوضح عدم وجود مركز بريد من عدمه داخل الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12	% 20
لا	48	% 80
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(17): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 13 لعينة الدراسة

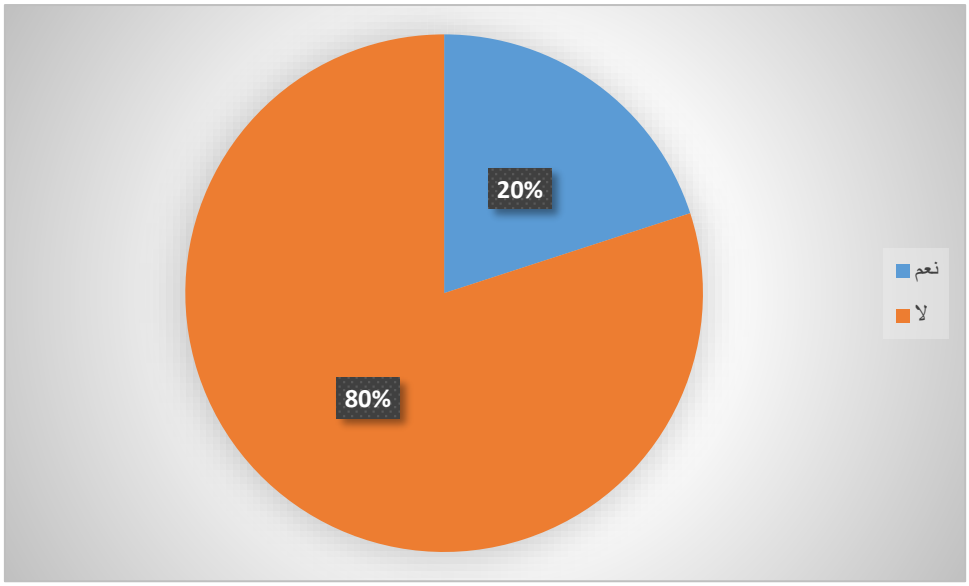

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول بان نسبة 80% أكدت على عدم وجود مركز بريد داخل الحي، ونجد نسبة 20% أكدت على وجود مركز للبريد والمواصلات في الحي، نلاحظ من خلال النسبة المؤية المرتفعة التي أكدت على عدم وجود مركز بريد داخل الحي بوجود اثر سلبي وذلك بسبب صعوبة التنقل إلى وسط المدينة من اجل الظفر بخدمات البريد والمواصلات.

الجدول رقم(21): يوضح عدم وجود محلات تجارية كافية داخل الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	41	% 68,3
لا	19	% 31,7
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(18): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 14 لعينة الدراسة

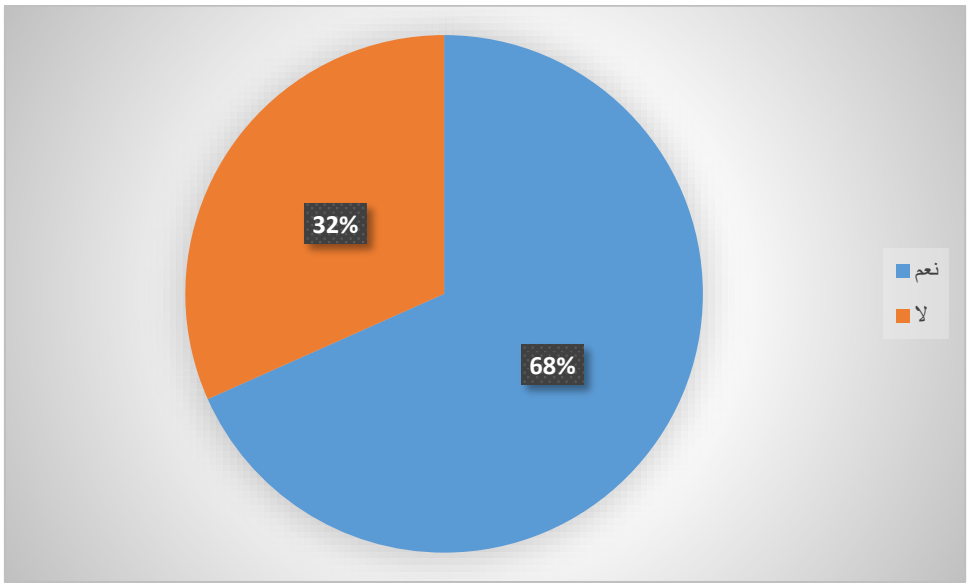

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول بان نسبة 68,3% أكدت على وجود محلات تجارية تلبي لهم حاجياتهم وتغنيهم عن التنقل إلى وسط المدينة أو الأحياء المجاورة بينما نجد نسبة 31,3% أكدت على عدم وجود محلات تجارية بالعدد الكافي لتلبية رغباتهم وحاجياتهم وذلك بسبب قرب بعض مقاطعات الحي إلى مركز المدينة، فنلاحظ أثر سلبي لعدم توفر الحي على المحلات التجارية الكافية.

الجدول رقم (22): يوضح عدم وجود شبكة مواصلات من عدمها داخل الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	% 46,7
لا	32	% 53,3
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(19): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 15 لعينة الدراسة

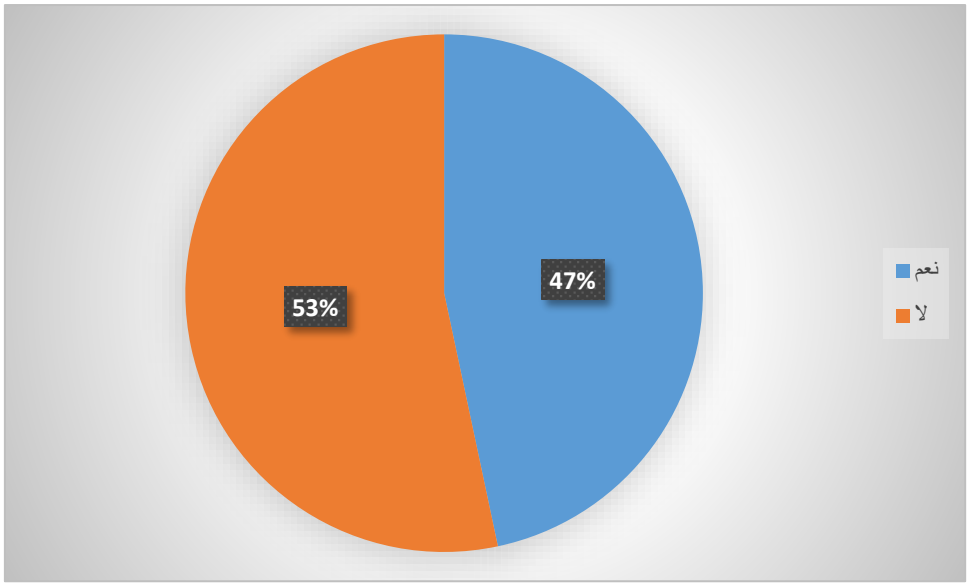

التحليل: من خلال الجدول يتضح لنا بان نسبة 53,3% أكدت على عدم وجود شبكة مواصلات داخل الحي بينما نجد نسبة 46,7% أكدت على وجود شبكة المواصلات داخل الحي، فنلاحظ وجود أثر سلبي لعدم توفر شبكة المواصلات داخل الحي وذلك بسبب صعوبة الوصول إليه من خلال ضيق شوارعه وعدم وجود طرقات معبدة وانعدام الأمن كعامل أساسي تجنب بعض سائقي الموصلات الدخول للحي

الجدول رقم(23): يوضح وجود شبكة مواصلات من عدمها داخل الحي.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	30	% 50
لا	30	% 50
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(20): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 16 لعينة الدراسة

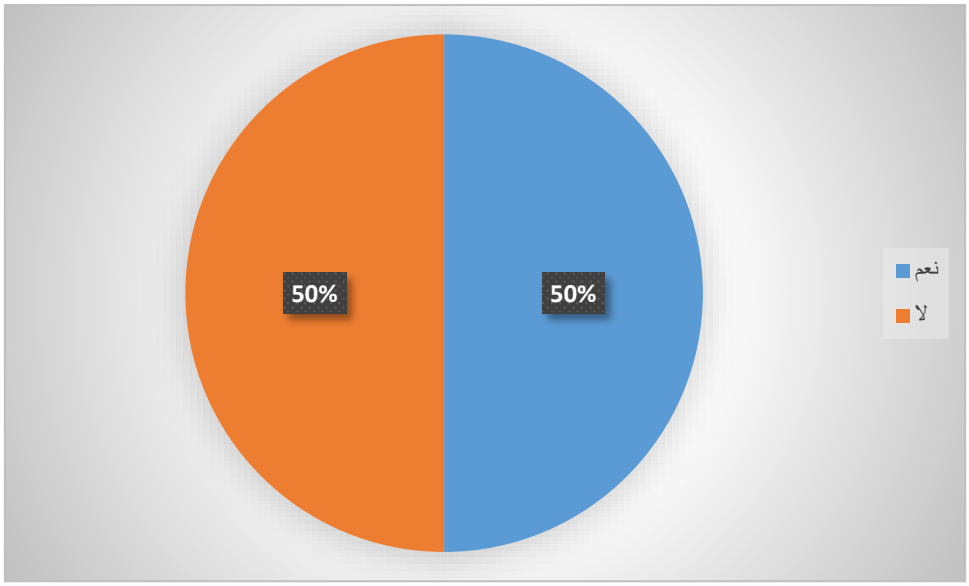

التحليل : من خلال استقرائنا للجدول الموضح أعلاه نجد نسبة 50% أكدت بان الحي موصول بالمدينة والأحياء المجاورة بشكل كافي يضمن سهولة التنقل بينما نجد 50% تعارض وذلك بسبب حجم الحي باعتباره من اكبر الأحياء في مدينة طولقة فكما أوضحنا سابقا بان الحي مقسم إلى 6 مقاطعات منها القريبة إلى المدينة ومنها البعيدة لذلك نجد تضارب في الإجابات بالنسبة لعينة الدراسة، لان توزيع استمارة الاستبيان تمت على جميع مقاطعات الحي من اجل تعميم النتائج على مجتمع الدراسة الكلي وهذا ما يوضحه برلمان في أبعاد الهامشية الحضرية من الجانب الاجتماعي من حيث سوء التنظيم الاجتماعي والعزلة عن باقي الأحياء لعدة اعتبارات أهمها ثقافية.

الجدول رقم(24): يوضح عدم وجود مرافق ونوادي ثقافية من عدمها داخل الحي.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	% 41,7
لا	35	% 58,3
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(21): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 17 لعينة الدراسة

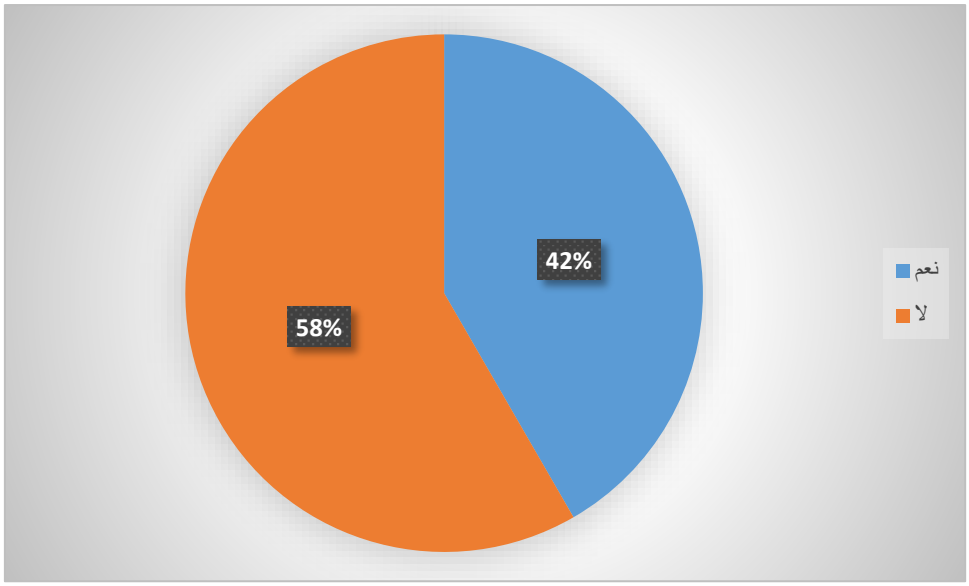

التحليل: من خلال الجدول يتضح لنا بان نسبة 58,3% أكدت على عدم وجود مرافق ثقافية كالنوادي الثقافية ودور الشباب بينما نجد نسبة 41,7% أكدت على وجود بعض المرافق العمومية داخل الحي، فنلاحظ من خلال هاته النسب المئوية بأن حي سيدي رواق لا يتوفر على مرافق ثقافية مما يدفع بالشباب إلى قضاء أوقاتهم خارج الحي أو ممارسة بعض النشاطات الغير شرعية

جدول رقم(25): يوضح إذا كان الجواب نعم ما مدى فاعلية هذه التجهيزات:

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الممتنعون	35	% 58,3
ملائمة لتلبية حاجيات السكان	8	% 13,3
متدنية بسبب نقص النشاطات	4	% 6,7
لا تلبي حاجيات السكان	4	% 6,7
القيام بنشاطات رياضية	9	% 15
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(22): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال الفرعي رقم 17 لعينة الدراسة

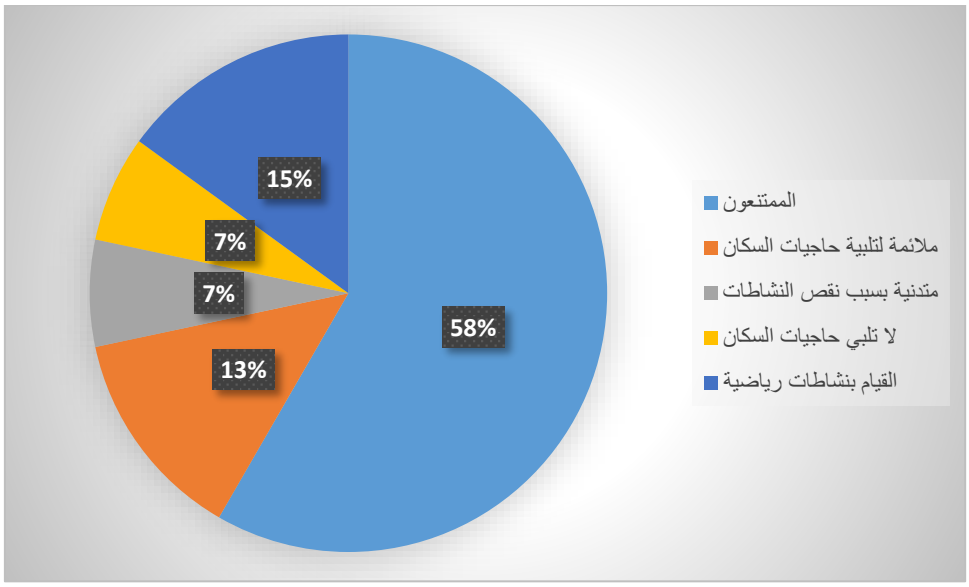

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة 58,3% امتنعت عن الإجابة ونسبة 13,3% أكدت بأنها ملائمة، بينما نسبة6,7% متدنية ولا تلبي احتياجات السكان، ونسبة15% أكدت بأن النوادي الشبابية فعالة من خلال تنظيم دورات رياضية وأنشطة ثقافية ومسابقات الشعر أو أحياء الأعياد الوطنية ووجود جمعيات ثقافية تنظم حملات تحسيسية وعدت أنشطة ثقافية مختلفة.

الجدول رقم(26): يوضح وجود مراكز تعليم خاصة بالأطفال من عدمها داخل الحي.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	% 40
لا	36	% 60
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(23): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال الفرعي رقم 18 لعينة الدراسة

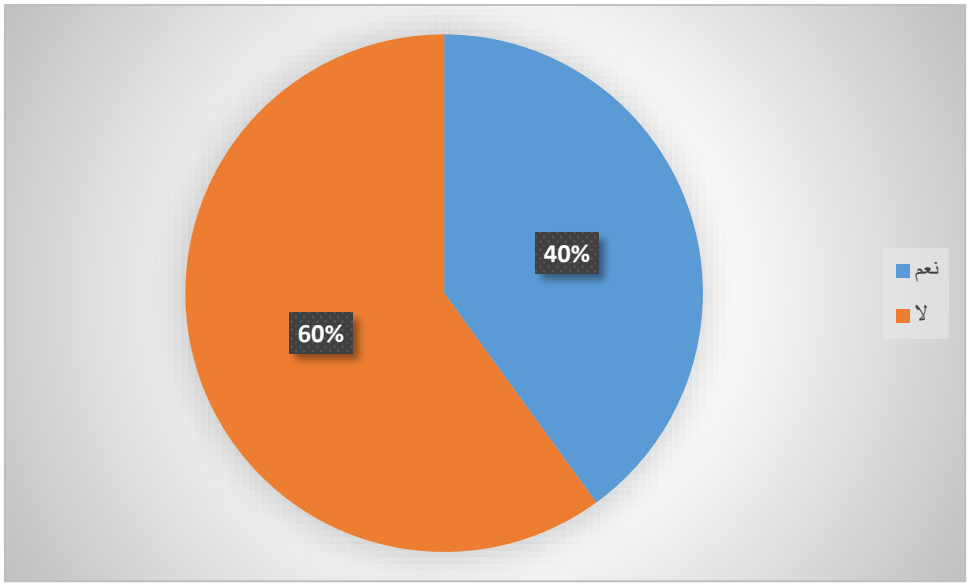

التحليل: يتبين لنا من خلال الجدول إن نسبة60% أكدت على عدم وجود مراكز تعليم خاصة بالأطفال (دور الحضانة) داخل الحي بينما نجد نسبة 40% أكدت على وجود بعض مراكز التعليم داخل الحي، فنلاحظ وجود اثر سلبي لعدم وجود مراكز تعليم خاصة بالأطفال وذلك بسبب نقل أولادهم إلى خارج الحي سواء إلى وسط المدينة أو الأحياء المجاورة مما يصعب عليهم عملية التنقل

الجدول رقم(27): يوضح توفر الحي على بالوعات مائية من عدمها داخل الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	8	% 13,3
لا	52	% 86,7
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(24): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال الفرعي رقم 19 لعينة الدراسة

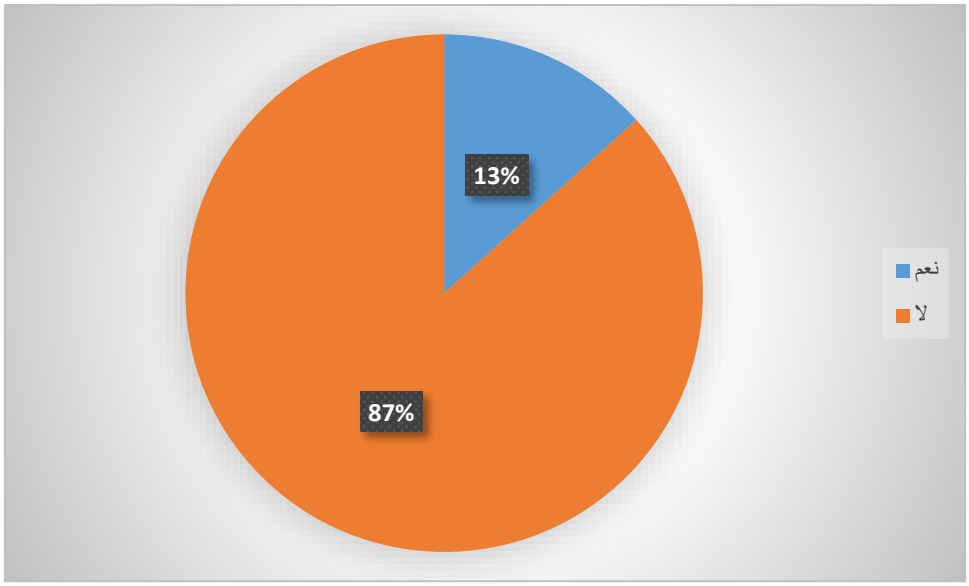

التحليل: يوضح الجدول التالي نسبة 86,7% من عينة الدراسة أكدت على عدم وجود بالوعات مائية في الطرقات داخل الحي بينما نسبة 13,3% أكدت على وجود بالوعات مائية داخل الحي لامتصاص مياه الأمطار وذلك كما ذكرنا سابقا لاتساع الحي وتقسيمه إلى 6 مقاطعات، فنلاحظ وجود أثر سلبي لعدم وجود بالوعات مائية لامتصاص مياه الأمطار وذلك بسبب صعوبة التنقل داخل الحي لتجمع مياه الأمطار في كل الطرقات.

الجدول رقم(28): يوضح توفر الحي على إنارة عمومية من عدمها داخل الحي .

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	% 40
لا	36	% 60
المجموع	60	% 100

الشكل رقم(25): يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال الفرعي رقم 20 لعينة الدراسة

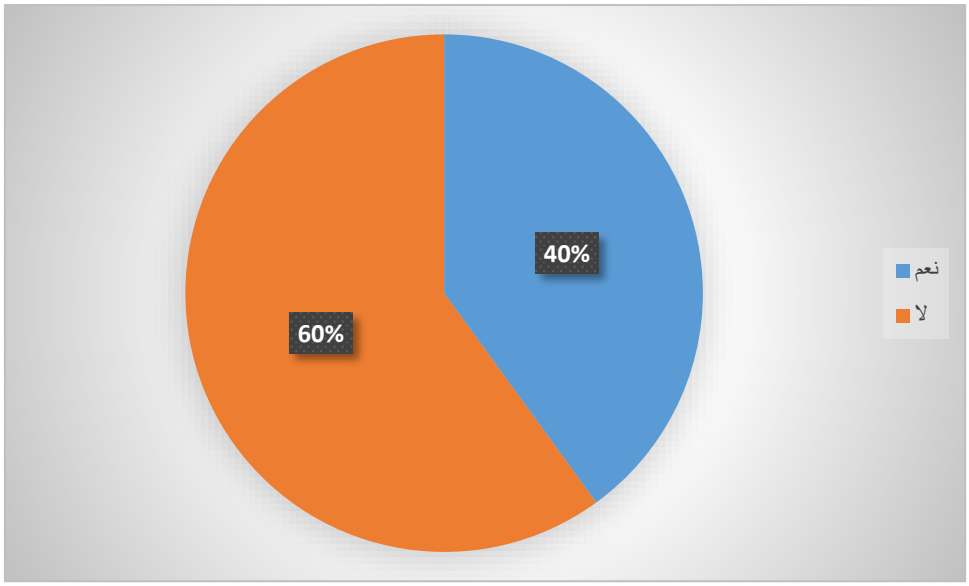

التحليل: من خلال الجدول يتضح لنا بان نسبة 60% أكدت على عدم وجود الإنارة العمومية داخل الحي، بينما نجد نسبة 40% أكدت على وجود إنارة عمومية سواء من وضع البلدية أو مبادرة شخصية من طرف سكان الحي، فنلاحظ انعدام الإنارة العمومية داخل الحي وذلك بسبب التقصير والإهمال من طرف الهيئات المكلفة (البلدية) حيث أكد سكان الحي على تقديمهم عدة شكاوى إلى مصلحة البلدية ولكن دون جدوى وهنا نلمس الأثر السلبي لغياب الإنارة العمومية سواء على مستوى الأمني أو تسهيل عملية الحركة ليلا.

نتائج الدراسة:

أ- **نتائج على مستوى الفرضية الأولى:** للأحياء العشوائية آثار اجتماعية في الوسط الحضري

- ان مؤشرات الفرضية المستعملة في الدراسة للاختبار مطابقة تماما للواقع المدروس، وقد اثبتت الحقائق الميدانية صدقها الى حد كبير، فأغلب إجابات عينة الدراسة أكدت على وجود أثر سلبي للأحياء العشوائية من الجانب الاجتماعي وبنسب مرتفعة جدا من خلال الواقع المعاش والحالة الاجتماعية المزرية لسكان الحي حيث نلاحظ نسبة78,3% من عينة الدراسة أكدت على عدم وجود مراكز امن داخل الحي، وهذا ما سنتطرق إليه في نتائج العامة للدراسة.

ب- **نتائج على مستوى الفرضية الثانية:** للأحياء العشوائية آثار عمرانية في الوسط الحضري

- من خلال مؤشرات الفرضية الثانية المستعملة في دراستنا الميدانية وإجابة عينة الدراسة على جل هاته المؤشرات حيث نلاحظ نسبة 100% أكدت على عدم وجود مراكز إدارية داخل الحي وبالاعتماد على التحليل لهاته الإجابات ونتائج المقابلة التي اعتمدناها كوسيلة مساعدة لجمع البيانات، والتي وجهت الى الأمين العام لبلدية طولقة ورئيس مصلحة العمران والتي كانت نتائجها كتالي: تشوه عمراني لمدينة طولقة، عرقلة بعض المشاريع التنمية، إعاقة عملية التوسع العمراني الموجه للمدينة مما يؤكد ويعزز تحقق الفرضية على أرض الواقع بوجود آثار سلبية للأحياء العشوائية من الجانب العمراني.

ج-**نتائج الدراسة في ضوء الدراسة السابقة:** لقد توصلت دراستنا إلى جملة من النتائج التي تتطابق في جوانب عديدة وتختلف في بعض الأخر مع توصلت إليه الدراسة المشابهة التي عرضنا جانبا منها.

- ففي بحثنا نتائج إن الأحياء العشوائية لها أثار سلبية من الجانب الاجتماعي والعمراني بينما الدراسة المشابهة، والتي تندرج تحت عنوان (الأحياء المتخلفة والنمو العمراني)، حيث توصل الباحث إلى نتائج مفادها إن الأحياء المتخلفة ظاهرة مشوهة للعمران وهدا ما يتطابق مع نتائج دراستنا من حيث الآثار السلبية للأحياء العشوائية من الجانب العمراني فقط.

د – **النتائج العامة للدراسة:** من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا به في حي سيدي رواق والتي تمحورت حول معرفة الآثار الاجتماعية والعمرانية للأحياء العشوائية توصلنا إلى نتائج مفادها وجود آثار اجتماعية وعمرانية للأحياء العشوائية في الوسط الحضري موضحة كما يلي:

- عدم وجود مركز أمن داخل الحي أدى إلى انتشار الجريمة بأنواعها في نطاق واسع من الحي
- انتشار العديد من الآفات الاجتماعية والانحلال الأخلاقي في ظل غياب الرقابة القانونية.
- انعدام الإنارة العمومية يساعد على التستر على بعض المخالفات والجرائم.
- عدم استفادة الحي من المرافق الأساسية سواء التعليمية أو الثقافية مما يجعلهم يتنقلون إلى وسط المدينة للاستفادة من هذه الخدمات.
    - عدم استفادة الحي من الطرقات المعبدة المسهلة لعملية التنقل وضمان سيرورة شبكة المواصلات مما جعل حي سيدي رواق في عزلة تامة عن مركز المدينة والأحياء المجاورة، وأيضا عزوف بعض سائقي المواصلات دخول الحي بحجة ضيق الشوارع وانعدام الأمن.
- انتشار التلوث داخل الحي لعدة أسباب منها: عدم وجود حاويات للقمامة، وعدم استفادة الحي من شاحنات النظافة.

- انتشار عدة أمراض بسبب تجمع مياه الصرف الصحي في الشوارع ووسط الحي.
- تأثر مرفولوجية المدينة وطرازها العمراني، من خلال الموقع الحساس لحي سيدي رواق.
- التشوه العمراني والجمالي لمدينة طولقة بسبب واجهات المنازل والتركيبة العمرانية لحي سيدي رواق.
- انهيار البناء الايكولوجي والاجتماعي لمدينة طولقة.
- عدم إدراج حي سيدي رواق ضمن الأحياء المخططة، حرم سكانه من عدة خدمات في جميع المجالات

وفي الأخير نخلص إلى إن الآثار العمرانية للأحياء العشوائية تنعكس سلبا، سواء على سكان الحي أو على المدينة في حد ذاتها.

الخاتمة

إن الدراسة النظرية الميدانية للأحياء العشوائية تبرز بأن هاته الظاهرة قديمة قدم المدن وملازمة لها، وذلك لعدة اعتبارات وأسباب كانت اقتصادية من حيث البحث عن العمل او اجتماعية من اجل تحسين المستوى المعيشي والخدماتي، ولقد تم من خلال دراستنا محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، والتي مفادها معرفة نتائج الانعكاسات الاجتماعية والعمرانية للأحياء العشوائية في وسط الحضري،مما خلف العديد من الانعكاسات والآثار السلبية سواء كانت اجتماعية أو عمرانية للافتقار إلى أهم المراكز الخدماتية والمرافق والمؤسسات واحتوائه لعدة آفات اجتماعية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لسكان الحي والمدينة بصفة عامة ومن هذا المنطلق عملت الجماعات المحلية على وضع خطط وبرامج واستراتيجيات لاحتواء هذه الظاهرة ومحاولة التقليل من حدة المخاطر الناجمة عن بعض الممارسات الاجتماعية المخالفة للقانون والتجاوزات العمرانية داخل المدينة.

الاقتراحات:

من خلال ما سبق ذكره وما توصلنا له من استنتاجات ومن اجل الحد أو على الأقل التخفيف من هاته الظاهرة وانعكاساتها اجتماعيا وعمرانيا نقترح ما يلي:

أ- ضرورة وضع إستراتيجية شاملة لدراسة الواقع الاجتماعي والعمراني لحي سيدي رواق.

ب- على الجهة الوصية (بلدية طولقة)، الأخذ بعين الاعتبار معاناة حي سيدي رواق اجتماعيا وعمرانيا باتخاذه الإجراءات اللازمة.

ت- إعادة هيكلة وتنظيم حي سيدي رواق وإدراجه ضمن الأحياء المخططة نظرا لأنه فرض نفسه على الأمر الواقع، وأصبح تجمع سكاني كبير.

ث- تفعيل دور الرقابة القانونية للبلدية وشرطة العمران للحد من استمرار إنشار المباني المخالفة للقانون.

المراجع

الكتب

1. ابراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي التهميش والعنف الحضري مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة، 2004
2. أحمد بوذراع، التطوير والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة الجزائرية، 1987.
3. أحمد بوذراع، التطور الحضري والمناطق الحضرية، المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، الجزائر
4. اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين التصورات الإجتماعية ومعادات الفئات الدينيا مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتورى قسنطينة
5. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصياغ
6. بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلالي منهجية العلوم الإجتماعية، الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2004
7. ثروت إسحاق أبعاد الهامشية الحضرية، حالة مصر في هامشيون في المدن العربي جدل كتاب العلوم الإجتماعية العدد 1993، 4
8. جون كلارك جغرافية السكان ترجمة محمد شوقي ابراهيم مكي دار المريخ الرياض لسنة 1984
9. حميد خروف بلقاسم سلاطنية واسماعيل قيرة، الإشكاليات النظرية والواقع مجمع المدينة نموذجا منشورات جامعة منتوري قسنطينة 199
10. السيد الحسيني المدينة، دراسة في علم الإجتماع الحضري سلسلة علم الإجتماع المعاصر الكتاب 27 القاهرة، دار المعرفة 1981

11. السيد عبد العالي السيد علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق الجزء الأول مشكلات وتطبيقات دار المعرفة الجامعية 2003
12. السيد عبد العالي السيد، علم الإجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق الجزء مشكلات وتطبيقات دار المعرفة الجامعية كلية الأداب، جامعة الإسكندرية 2000
13. عبد الخالق عبد الله، التبعية والتنمية السياسية بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع 1986
14. عبد الكريم علي مصطفى، مشكلة الاحياء الفقيرة والهامشية، سنة 2011
15. فضيل دليو وعلي غربي وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية
16. محمود الجوهري وعليا شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري دار المعارف القاهرة 1980
17. مصطفى الخشاب، علم الإجتماع الحضري، دار المعارف الإسكندرية، 1978
18. وليد عبد السلام فريوان، المؤتمر الإقصتادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس

الرسائل

1. أحمد صالح مهدي، أحمد ماهر حسوني، مرغام عبد المهدي، المشكلات الاجتماعية للأحياء العشوائية (دراسة ميدانية في محافظة القادسية
2. حسين بولمعيز، قرفية الصدق، السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري في المدن الصغيرة، مدينة الحروش نموذجا
3. سلاطنية رضا: الأحياء المتخلفة والنمو العمراني: دراسة ميدانية لحب الديار الزرقاء بمدينة سوق أهراس، رسالة لنيل الماجيستير في علم الإجتماع

4. عبد الكريم علي مصطفى، مشكلة الأحياءالفقيرة والهامشية، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2001

5. غادة محمود أحمد حسن، القوى المؤثرة على نمو المناطق العشوائية، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة

المجلات

1. إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة ، عبد الحميد دليمي مخبر الإنسان والمدينة العولمة والاقتصاد غير الرسمي مجلة الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة 2004
2. أحمد بوذراع، التطوير والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة الجزائر
3. السكن العشوائي في الأردن، من إعداد المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، جويلية 2011
4. فتيحة طويل، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 15، جوان 2014.
5. قاسم الربداوي، مشكلة السكن العشوائي في المدن الكبرى، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول ،2012
6. مشنان فوزي، الأحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني، العدد 20 سبتمبر 2015

الـجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

أسئلة المقابلة

الأحياء العشوائية وآثارها السوسيوعمرانية في الوسط الحضري

مدينة طولقة(حي سيدي رواق نموذجا)

موجهة إلى مصلحة العمران والأمين العام لبلدية طولقة

من إعداد الطالب: تحت إشراف :

أحمد قوي د: فضيلة صدراتة

السنة الجامعية: 2019/2018

محور خاص بمصلحة العمران لبلدية طولقة :

1:هل حي سيدي رواق يشكل عائقا من حيث مشاريع التنمية للبلدية؟

.....

.....

.....

.....

.....

2:هل حي سيدي رواق يشوه المنظر الجمالي لمدينة طولقة؟

.....

.....

.....

.....

.....

3:هل حي سيدي رواق يعيق عملية التوسع العمراني الموجه لمدينة طولقة؟

.....

.....

.....

.....

.....

4: ماهي الإجراءات القانونية التي اتخذتها السلطات المعنية لبلدية طولقة من الجانب العمراني تجاه حي سيدي رواق؟

.....

.....

.....

.....

.....

5: هل يؤثر حي سيدي رواق على الأحياء المجاورة لمدينة طولقة؟

.....

.....

.....

.....

.....

الـجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع الحضري

إستمارة استبيان

الأحياء العشوائية وآثارها السوسيوعمرانية في الوسط الحضري
مدينة طولقة(حي سيدي رواق نموذجا)
موجهة إلى سكان الحي

من إعداد الطالب:
أحمد قوي

تحت إشراف :
د: فضيلة صدراتة

السنة الجامعية: 2019/2018

1. بيانات شخصية:

1- السن |__|__|

2 - المستوى التعليمي ؟

- أمي ☐ – ابتدائي ☐ – متوسط ☐ – ثانوي ☐ - جامعي ☐

3 - عدد الغرف في الغرفة ☐

4 - الحالة المهنية عامل ☐ بطال ☐

2: محور خاص بالانعكاسات الاجتماعية للأحياء العشوائية:

1- هل غياب مركز أمن بحيي سيدي رواق ساعد على تفشي ظاهرة الجريمة؟

نعم ☐ لا ☐

2- هل انعدام المرافق العمومية يؤدي بالشباب إلى الانحراف الأخلاقي؟

نعم ☐ لا ☐

3- هل انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى عدم تلبية متطلبات الفرد؟

نعم ☐ لا ☐

4- هل انعدام الإنارة العمومية تساعد على جريمة السرقة في الحي؟

نعم ☐ لا ☐

5- هل عدم وجود قنوات الصرف الصحي في الحي يساعد في انتشار بعض الأمراض؟

نعم ☐ لا ☐

6- هل تعتقد أن الحي ملائم للتنشئة الاجتماعية لأفراد أسرتك؟ :

لا ☐ نعم ☐

إذا كان الجواب لا لماذا؟.....

7- هل يتوفر الحي على قاعة علاج تقدم الرعاية الصحية اللازمة للسكان ؟

نعم ☐ لا ☐

8- ماهي طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الحي؟

علاقات تضامن ☐ علاقات صراع ☐

9- ماهو سبب التلوث داخل الحي؟

عدم وجود حاويات القمامة ☐ عدم استفادة الحي من شاحنة النظافة ☐

3 : محور خاص بالانعكاسات العمرانية للأحياء العشوائية

1- هل يتوفر الحي على مرافق التعليم؟

نعم ☐ لا ☐

2- هل يتوفر الحي على مؤسسة إدارية (ملحقة للبلدية) تسهل للسكان استخراج الوثائق الإدارية بحيث تغنيهم عن التنقل إلى البلدية ؟

نعم ☐ لا ☐

3- هل يتوفر الحي على مركز للبريد يوفر خدمات للسكان ؟

نعم ☐ لا ☐

4- هل يتوفر الحي على عدد كافي من المحلات التجارية تلبي احتياجات السكان بحيث لا يضطرون للتنقل إلى وسط المدينة أو الأحياء المجاورة ؟

نعم ☐ لا ☐

5- هل توجد شبكة مواصلات للنقل الحضري كافية بالحي ؟

نعم ☐ لا ☐

6- هل الحي موصول بالمدينة والأحياء المجاورة بطرق كافية وواسعة تسهل للسكان الولوج والخروج بسهولة ؟

نعم ☐ لا ☐

7- هل توجد بعض المرافق الثقافية بالحي كالنوادي الثقافية أو دار الشباب ... ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم ما مدى فاعلية هذه التجهيزات؟

.....

8- هل يتوفر الحي على مراكز التعليم الخاصة بالأطفال بحيث(دور الحضانة) لا يضطر السكان إلى نقل أبنائهم خارج الحي ؟

نعم ☐ لا ☐

9- هل يتوفر الحي على بالوعات مائية لامتصاص مياه الأمطار؟

نعم ☐ لا ☐

10- هل يتوفر الحي على الإنارة العمومية؟

نعم ☐ لا ☐

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن الآثار الاجتماعية والعمرانية للأحياء العشوائية في الوسط الحضري، حيث تمحورت إشكالية دراستنا على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الآثار السوسيوعمرانية للأحياء العشوائية في الوسط الحضري؟

أما فرضيات الدراسة فهي كالآتي:

_ للأحياء العشوائية آثار اجتماعية في الوسط الحضري

_ للأحياء العشوائية آثار عمرانية في الوسط الحضري

حيث اعتمدنا على العينة العشوائية البسيطة لمجتمع الدراسة والتي قدرت ب(70) شخص من سكان الحي، ولجمع البيانات تم استخدام استمارة الاستبيان حيث تم تقسيمها إلى ثلاث محاور

المحور الأول يتضمن البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة. اما المحور الثاني فتضمن الانعكاسات الاجتماعية للأحياء العشوائية في الوسط الحضري. بينما المحور الثالث تضمن الانعكاسات العمرانية للأحياء العشوائية في الوسط الحضري .

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي نظرا لملائمته طبيعة الموضوع، وتم كذلك تفريغ البيانات في جداول بسيطة وتحليلها بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية بغية التوصل إلى نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة انتهاءا بنتائج عامة

الملخص باللغة الأجنبية

The current study aims to reveal the social and physical effects of slums in urban areas, where our main question on problematic revolved: what are the alsosioamranih of slums in urban areas? Either the study hypotheses are as follows: _ of slums in urban social effects _ physical effects of slums in urban areas, where we adopted a simple random sample of the population of the study which estimated 70 people from the neighborhood, and the data collection questionnaire was used Where is divided into three themes of the first axis contains personal data of the study. The second axis ensure social repercussions of slums in urban areas. While the third axis ensure physical repercussions of slums in urban areas. And rely on descriptive view of the nature of the topic, and fit it as well as simple tables and data dump analysis based on duplicates and percentages in order to reach the results of the study in the light of assumptions and previous studies ending with General results